مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق: دراسة في الأهداف والأسباب
اسم الكاتب: م.م. عمار احمد رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7758
تاريخ الاسترداد: 2025/04/16 22:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i11.148

TJFPS

ISSUE 11

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق: دراسة في الأهداف والأسباب

" Obama's Strategy to Confront ISIS in Iraq: A Study of Reasons and Objectives"

Ammar Ahmed Rashid [a]
[a] University of Mosul/ College of Political Science

م.م. عمار احمد رشيد [a] *
[a] جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 19 July. 2017
- Accepted 10 August. 2017
- Available online 30 Sept. 2017

Keywords:
- ISIS
- Barack Obama policy
- anti-terrorism
- The war on terror
- Iraq and Syria

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This study is an attempt to analyze the nature of Obama's strategy in defeating ISIS in Iraq, showing the main reasons and objectives of this strategy. After the falling of Mosul city under the control of ISIS, Obama's administration adopted an "offensive containment" strategy that based on limited military intervention, without to engage the American ground forces to this war and to enter into comprehensive and large-scale war. Obama's slow response to ISIS has created wide-spread suspicions among Middle East people that the CIA behind the emergence of ISIS. The importance of this study is that it addresses this problematic issue where concluded that there are some reasons pushed Obama's administration to choose limited military intervention rather than comprehensive and large-scale military engagement in confronting ISIS in Iraq, and also the study concluded that there are some objectives this administration seeks to be achieved through this strategy.

*Corresponding Author: Ammar Ahmed Rashid ,E-Mail: ammar_rasheed@uomosul.edu.iq, Tel: xxx , Affiliation: University of Mosul/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ 07/ 2017
- القبول : 10/ 19/ 2017
- النشر المباشر: 30/ 09/ 2017

الكلمات المفتاحية :
- تنظيم داعش
- سياسة باراك اوباما
- مكافحة الارهاب
- الحرب على الارهاب
- العراق وسوريا

الخلاصة : تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة وتدمير تنظيم داعش في العراق التي تبنتها إدارة أوباما، مستعرضةً أهم العوامل التي أدّت دوراً بارزاً فيها وأهم الأهداف التي سعت لتحقيقها. فبعد سقوط مدينة الموصل تحت سيطرة داعش أتبعت إدارة أوباما في مواجهة التنظيم الإرهابي استراتيجية "الاحتواء الهجومي" التي تقوم على التدخل العسكري المحدود ورفض انخراط القوات البرية الأمريكية في المعركة وخوض حرب شاملة واسعة النطاق مما تسبب في بُطء الاستجابة الأمريكية وتأخر عملية الحسم الى أكثر من ثلاث سنوات. أثار هذا الأمر جملة من التساؤلات حول جدية إدارة أوباما في مسألة القضاء على التنظيم والتي بدورها عززت من الانطباع السائد عند الكثيرين في المنطقة والقائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أوجدت تنظيم داعش وهي التي تدير وتوجه تحركاته. من هنا تكمن أهمية الدراسة في معالجة هذه الإشكالية إذ خلصت إلى أن ثمة أهداف سعت إدارة أوباما لتحقيقها من تلك الاستراتيجية وإن هنالك عوامل مهمة كان وراء تجنب الانخراط المباشر والحرب البرية الشاملة والاعتماد على خيار التدخل العسكري المحدود.

المقدمة

في أعقاب الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة في 11 ايلول 2001، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية محاربة الإرهاب والقضاء على المنظمات الاسلامية المتطرفة التي تشكل تهديداً جدياً لأمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها حول العالم. وفي عام 2003، شرعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بعملية غزو العراق تحت ذريعة إمتلاكها لأسلحة دمار شامل وأدعت أن الحكومة العراقية على صلة بتنظيم القاعدة ويسعى الى تزويد عناصر التنظيم بتلك الأسلحة التي قد تستخدمها القاعدة ضد الولايات المتحدة. وعلى أثر ذلك قامت القوات الأمريكية بأسقاط النظام السياسي العراقي واحتلت العراق دون وضع استراتيجية أو طريقة لإدارة العراق بعد احتلاله.[1]

وبسبب عدم وجود استراتيجية إدارة العراق ما بعد الاحتلال والقرارات الخاطئة وغير المدروسة التي اتخذتها إدارة بوش، غرق العراق في فوضى عارمة وصراع طائفي نتج عنها ظهور تنظيمات متطرفة وجماعات مسلحة؛ لتتخذ موطئ قدم لها في المنطقة وتبدأ بعمليات استهداف القوات الامريكية والعراقية. وازداد الوضع أكثر سوءاً مع تولي الحكم في العراق قادة سياسيون تبنوا أجندات طائفية في إدارة البلد وعلى

[1] Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq*, (New York: Penguin Press, 2006), p 116.

رأسهم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، اذ أنتهج سياسة طائفية واقصائية بامتياز وساد في فترتي رئاستهِ فوضى عارمة واستشرى الفساد في جميع مفاصل الدولة العراقية. تلك الأوضاع تزامنت مع انهيار الدولة السورية ونشوء فراغ سلطة في اجزاء واسعة من سوريا والعراق تسببت في ظهور ونشوء تنظيمات مسلحة عدة في مقدمتها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

وفي صيف عام 2014، شن عناصر التنظيم هجوماً واسعاً على مدينة الموصل وتمكنت من السيطرة عليها بعد انسحاب القوات الامنية التي سبقها سقوط أجزاء واسعة من محافظة الأنبار تحت سيطرة التنظيم. هذا الحدث الكبير وما أعقبهُ من تطورات كان مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وحلفائها ولدول المنطقة على حد سواء.

عدت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم داعش تنظيماً إرهابياً وانه يُمثل تهديداً مباشراً لأمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط؛ لأنّه يزعزع استقرار المنطقة والاستقرار العالمي برمتهِ ويسعى الى مهاجمة مصالح الولايات المتحدة إن سنحت له الفرصة، ويهدد الزعامة الأميركية عالمياً فضلًا عن تورّطهِ في انتهاكات انسانية وارتكابهِ مجازر بحق الأقليات العرقية. فضلاً عن ذلك، فإن سيطرة التنظيم على الموصل والرقة عززت من قوة التنظيم ووفرت لعناصرها ملاذاً آمناً ومنطلقاً للقيام بأعمال ارهابية داخل الولايات المتحدة وأوروبا. ازاء تلك التهديدات، رأت إدارة اوباما انها ملزمة بالتصدي لتنظيم داعش في المنطقة والقضاء عليها بشكل نهائي.

وفي 10 سبتمبر 2014 قام الرئيس الامريكي باراك اوباما بالإعلان عن استراتيجية إدارته في محاربة تنظيم داعش في العراق وسوريا تحت عنوان (تقويض أو اضعاف تنظيم داعش والقضاء عليه بشكل نهائي).[1] باختصار هي استراتيجية تعتمد خيار التدخل العسكري المحدود عمادها ضربات جوية تقوم بها طائرات عسكرية والاعتماد على النشاط الاستخباري والعمليات الخاصة المحدودة وتجنب العمليات العسكرية البرية الواسعة النطاق فضلاً عن تسليح وتدريب القوات البرية الحليفة مثل الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية وتقديم الغِطاء الجوي اللازم لتلك القوات في معاركها ضد عناصر التنظيم. إذن وبحسب آليات تلك

[1] David Hudson, "President Obama: We will degrade and Ultimately Destroy ISIL," *White House blog*, September 10, 2014, retrieved from https://www.whitehouse.gov/blog/2014/09/10/president-obama-we-will-degrade-and-ultimately-destroy-isil, January 8, 2017.

الاستراتيجية يمكن القول إنها تحتاج الى مدة من الزمن – ثلاث إلى خمس سنوات – من أجل تحقيق غايتها في احتواء وتقويض التنظيم داخل المناطق التي يُسيطر عليها ومن ثم القضاء عليها بشكل نهائي.

مشكلة البحث: تَتَمثل المشكلة البحثية في دراسة وتحليل طبيعة استراتيجية إدارة أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق وبحث أهم الأسباب التي دفعت إدارة أوباما على تبني خيار التدخل العسكري المحدود والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لاسيما بعد تزايد الشكوك حول نية إدارة أوباما في القضاء على التنظيم من خلال تلك الاستراتيجية واحتدام الجدل حول كفاءة وفعالية تلك الاستراتيجية في تحقيق هدف القضاء على التنظيم.[1]ومن هذا المنطلق يتمثل السؤال المحوري للدراسة في: لماذا تبنت إدارة أوباما استراتيجية "النفس الطويل" في مواجهة تنظيم داعش في العراق واستبعدت خيار الحرب البرية الشاملة الواسعة النطاق في القضاء على التنظيم؟ بعبارة أخرى، ألم يكن بمقدور أوباما وأركان إدارته أن يختاروا الانخراط العسكري المباشر وان يأتوا بالقوات البرية الامريكية الى العراق – كما فعل جورج بوش الابن عندما أطاح بنظام حكم صدام حسين في 2003 – ويقضوا على التنظيم الارهابي في مدة زمنية قصيرة نسبياً بدلاً من الانتظار سنوات عدة حتى يتم ذلك؟

وينبثق عن السؤال المحوري عدد من الأسئلة التي نحاول الإجابة عليه على النحو الآتي:

1- ماهي طبيعة الاستراتيجية التي تبنتها إدارة أوباما في مواجهة التنظيم؟

2- ماهي أهم الأهداف التي تسعى إدارة أوباما لتحقيقها من استراتيجية التدخل العسكري المحدود في مواجهة تنظيم داعش في العراق؟

3- ماهي العوامل التي تقف وراء تبني خيار التدخل العسكري المحدود تجنب التدخل العسكري المباشر والحرب البرية الشاملة الواسع النطاق؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونهِ يتناول بالبحث والتحليل تعاطي إدارة أوباما مع ظهور تنظيم داعش في العراق خاصةً بعد تزايد الشكوك حول نية الإدارة في القضاء على التنظيم من خلال استراتيجية التدخل العسكري المحدود، واحتدام الجدل حول كفاءة وفعالية تلك الاستراتيجية في تحقيق غرضها المنشود. والحافز الذي دفعنا في البحث في هذا الموضوع هو انتشار فكرة أن داعش صناعة أمريكية عند الكثير من

[1] حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، مجلة سياسات عربية، العدد 16، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015)، ص 28.

الكتاب والمحللين العرب وأن الولايات المتحدة هي التي تمول داعش وتحركهُ معللين وجهة نظرهم هذهِ على رفض الإدارة الامريكية استخدام كامل قوتها العسكرية في القضاء على التنظيم.[1] فارتأينا في هذا البحث أن نقدم وبأسلوب علمي منهجي تفسيراً منطقياً للعوامل التي دفعت إدارة اوباما في تبني خيار التدخل العسكري المحدود في مواجهة التنظيم ورفض الخوض في حرب برية شاملة، وبيان أهم الأهداف التي تسعى اليها.

الهدف من البحث: الهدف من دراستنا هذه هو تحليل طبيعة الاستراتيجية الامريكية في مواجهة داعش في العراق وبيان هل أن تلك الاستراتيجية تدخل ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب أو تدخل ضمن استراتيجيات مكافحة التمرد أو ضمن استراتيجية الاحتواء. والهدف الآخر من البحث هو دراسة أهم العوامل التي دفعت إدارة اوباما على تبني خيار التدخل العسكري المحدود بدلاً من الحرب البرية الشاملة الواسعة النطاق، فضلاً عن بيان الأهداف التي سعت الإدارة الأمريكية من تحقيقها من تلك الاستراتيجية.

فرضية البحث: من أجل الإحاطة بالمشكلة البحثية والبحث عن اجابة لتلك الأسئلة التي وردت فيها، تفترض الدراسة بأن هنالك أهداف تسعى الإدارة الامريكية لتحقيقها من تبنيها استراتيجية التدخل العسكري المحدود وان هنالك عوامل دفعت الرئيس اوباما وأركان إدارته تجنب المواجهة المباشرة واستبعاد الحرب البرية الشاملة.

منهجية البحث: ومن اجل الإحاطة بالدراسة اعتمدنا على "المنهج الوصفي التحليلي" في وصف وتحليل استراتيجية إدارة أوباما في التعاطي مع تنظيم داعش وعرض أهم الأهداف وراء تبني تلك الاستراتيجية بصيغتها الحالية. فضلاً عن ذلك اعتمدنا أيضاً على "منهج تحليل النظم" في تقديم تفسير علمي ومنطقي للأهداف السياسة الخارجية الامريكية وحدود فعاليتها والوقوف على الغايات التي تسعى الإدارة الامريكية لتحقيقها في التصدي لتنظيم داعش في العراق، وايضاً في بيان أهم العوامل التي دفعت إدارة أوباما على

[1] قام الصحفي الامريكي ديفيد كيركباتريك برصد انتشار وترسخ فكرة ان داعش صنيعة الولايات المتحدة في صفوف العراقيين على كافة مستوياتهم في مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان "شكوك عميقة في العراق بان داعش صنيعة السي اي ايه"، للمزيد حول هذا الموضوع ينظر:

David D. Kirkpatrick, "Suspicions Run Deep in Iraq That C.I.A. and the Islamic State Are United," *The New York Times*, September 20, 2014, retrieved from https://www.nytimes.com/2014/09/21/world/middleeast/suspicions-run-deep-in-iraq-that-cia-and-the-islamic-state-are-united.html?_r=0, January 8, 2017.

تجنب المواجهة المباشرة وتبني استراتيجية التدخل العسكري المحدود في مواجهة تنظيم داعش كونه يبحث في أثر الاحداث والتطورات الدولية المتزامنة على التفكير الاستراتيجي لأوباما وأركان إدارته.

هيكلية البحث: من أجل معالجة المشكلة البحثية والبحث عن إجابة على الأسئلة المطروحة ومن أجل التحقق من مدى صحة الفرضية، اقتضت الدراسة تقسيمها الى ثلاثة مباحث إذ تناول المبحث الاول طبيعة استراتيجية إدارة أوباما في مواجهة التنظيم في العراق وتطرق المبحث الثاني أهداف استراتيجية أدارة أوباما وكشف المبحث الثالث أهم العوامل التي كانت وراء تبني خيار التدخل العسكري المحدود وتجنب المواجهة المباشرة.

المبحث الأول : طبيعة الاستراتيجية الامريكية في مواجهة تنظيم داعش في العراق

قبل الخوض في شرح أسباب ودوافع استراتيجية أوباما والأهداف المرجوة منها، لابد من معرفة طبيعة تلك الاستراتيجية والتكتيكات التي تعتمدها. بعد سقوط مدينة الموصل تحت سيطرة التنظيم وتحديداً في العاشر من سبتمبر 2014، أعلنَ الرئيس أوباما عن استراتيجية حكومتهِ في تقويض ومن ثم تدمير تنظيم داعش التي حددت فيما بعد بسقف زمني واقتصار فترة العمليات على ثلاث سنوات مع التأكيد على عدم استخدام القوات البرية الأميركية في "قتال بري هجومي ممتد".[1] والعناصر الرئيسة للحملة تتضمن:[2]

1- نشر قوات عسكرية غير قتالية من الولايات المتحدة وحلفائها تقوم بمهمة تدريب قوات الأمن العراقية والقوات المحلية وتجهيزها بالمعدات اللازمة والضرورية التي تحتاجها في معارك تحرير المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.

2- البدء بضربات جوية منتظمة ضد معاقل التنظيم واستهداف قادة التنظيم والبنى التحية ومنشآت النفط والغاز.

[1] Michael Eisenstadt, "Defeating ISIS: A Strategy for a Resilient Adversary and an Intractable Conflict," *The Washington Institute for Near East Policy*, No.20, November 2014, retrieved from http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/defeating-isis-a-strategy-for-a-resilient-adversary-and-an-intractable-conf, January 28, 2017.

[2] Hudson, Ibid.

3- التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة للعراق من أجل ايقاف تدفق المقاتلين الاجانب عبر تشديد الرقابة على الحدود المتاخمة مع العراق وسوريا وتعقّب وإيقاف مصادر التمويل غير المشروعة التي تأتي من الخارج.

4- الضغط على الحكومة العراقية من أجل بناء حكومة مركزية أكثر شمولية تمثل المكونات الرئيسة الثلاث تمثيلاً عادلاً وحقيقياً ونقل بعض الصلاحيات والموارد إلى المحافظات.

5- مواجهة وضرب الدعاية الإعلامية التي يستخدمها داعش عبر المواقع الالكترونية.

وبشكل عام وعند بروز تنظيمات إرهابية أو حركات تمرد في إقليم ما فإن القوى الكبرى تستشعر مدى التهديد التي تشكلها تلك المجموعات المسلحة على أمن واستقرار المنطقة ومن ثَمَّ على أمن ومصالح دولهم في المنطقة. وعلى ضوء ذلك فإن صناع القرار في تلك الدول عادةً ما يكونون أمام خيارين، إما اتباع سياسة الامتناع عن التدخل أو تبني سياسة المواجهة وفقاً لمستوى التهديد وحسابات المصلحة القومية.[1] وفيما يتعلق بسياسة تعامل الولايات المتحدة مع ظهور تنظيم داعش في العراق وسوريا؛ فإن الخيار الأول أستُبعِد بسبب التهديد المباشر وغير المباشر الذي تُمثلهُ سيطرة داعش على أجزاء واسعة من العراق وسوريا على أمن ومصالح الولايات المتحدة، لذا فإن ضرورة التدخل وحتمية المواجهة حددت خيار الحكومة الامريكية في ضرورة إتباع سياسة مواجهة التنظيم وضرورة القضاء عليه.

بدايةً، فإن الكلفة المالية والبشرية للحرب الأمريكية في افغانستان والعراق دفعت صناع القرار في واشنطن على ضرورة التفكير ملياً قبل الاندفاع نحو الحروب الشاملة وعدم الانجرار وراء تحقيق الانتصارات السريعة في محاولات الرد على التهديدات الامنية. فضلاً عن ذلك، فإن السياسة الأمريكية في إخضاع البلدان الأخرى باستخدام القوة المفرطة فشلت فشلاً ذريعاً بسبب المقاومة الوطنية واختلاف الثقافات والاعتماد على شركاء محليين غير جدرين بالثقة وعدم توظيف ادوات السياسة الخارجية الاخرى غير العسكرية.[2] ومن هذا المنطلق رأت ادارة اوباما أن أفضل خيار لها في هذه المرحلة وتحت تلك الظروف هو تبني استراتيجية

[1] Stephen Biddle and Jacob Shapiro, "Here's Why We Can Only Contain the Islamic State, Not Bomb It Back to the Stone Age," *The Washington Post*, December 1, 2015. retrieved from https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/12/01/heres-why-we-can-only-contain-the-islamic-state-not-bomb-it-back-to-the-stone-age/?utm_term=.5fcbf47ef93d, January 21, 2017.

[2] Eisenstadt, Ibid.

مواجهة التنظيم مع تجنب الحرب الشاملة والمواجهة المباشرة بما يحقق هدف القضاء على التهديدات بشكل نهائي خلال فترة زمنية متوسطة نسبيا وتحقيق نصر نهائي على المدى البعيد.

والسؤال الذي يبرز هنا: ضمن أية فئة وتحت أي تصنيف بالإمكان أن ندرج استراتيجية اوباما في مواجهة داعش؟ في خطاب إعلان استراتيجيته في مواجهة داعش، ذكر الرئيس اوباما بشكل صريح بأن تقويض وتدمير داعش سيكون من خلال استراتيجية مكافحة الارهاب"Counter-Terrorism"، ولكن آليات تنفيذ تلك الاستراتيجية تُظهر لنا بأن سياسة اوباما لا تقع ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب، وإنما هي خليط من تكتيكات استراتيجية مكافحة التمرد"Counter-Insurgency" واستراتيجية الاحتواء "Containment" على حد سواء.

فاستراتيجية مكافحة الإرهاب وفق الدليل الميداني للجيش الأمريكي تُعرف بأنها (تلك العمليات التي تشمل التدابير او الإجراءات الهجومية المتخذة لمنع الإرهاب وردعهِ والتصدي لهُ).[1] أي أنها استراتيجية تعتمد بشكل رئيس على القوة العسكرية "القوة الصلبة" للدولة على الصعيدين المحلي أو الدولي من أجل الوقاية وردع والتصدي للإرهاب داخلياً وخارجياً، وتجمع بين الضربات الجوية الدقيقة واستخدام القوات الخاصة أو قوات التدخل السريع تقوم بعمليات برية في مهمة استهداف قادة وعناصر التنظيمات الإرهابية وتحرير المناطق التي تُسيطر عليها. هذهِ الاستراتيجية تقوم على مبدأين رئيسيين: وهما طهر وسيطر "Clear and Hold" وتعتمد على قواعد الاشتباك المباشر مع العدو ولكن خسائرها في الأرواح والمعدات تكون كبيرة.[2]

أما عن استراتيجية مكافحة التمرد فهي في الغالب استراتيجية متوسطة المدى تتضمن مطاردة وقتل قيادات وعناصر التنظيمات الارهابية وشل حركاتهم وضرب قدراتهم العسكرية، وأيضا تعتمد قواعد الاشتباك المباشر أساسها قوات برية لكنها تختلف عن سابقتها في كونها تسعى في الأساس على كسب قلوب وعقول السكان المحليين الخاضعين تحت سيطرة التنظيمات الارهابية وحرمان تلك الجماعات من البيئة الحاضنة.[3]

---

[1] Jason Rineheart, "Counterterrorism and Counterinsurgency", *Perspectives on Terrorism,* Vol. 4, No. 5, November (2010), p. 32.

[2] Ibid, pp. 31-47.

[3] Howard Schweber, "Three Choices in Afghanistan: Counter-Terrorist War, Counter-Insurgency, and Containment," *Huffington Post*, September 28, 2009, retrieved from

ووفقاً لدليل مكافحة التمرد الصادرة من قِبل الحكومة الأمريكية لعام 2009 فإن تعريف مكافحة التمرد تعني (أنها تلك الجهود العسكرية والمدنية الشاملة المتخذة في آن واحد في دحر واحتواء التمرد ومعالجة جذوره).[1] ووصفَ ديفيد بترايوس مكافحة التمرد بأنها الاستراتيجية القائمة على ثلاث مبادئ رئيسة: وهي طَهر وسَيطر وعَمّر "Clear, Hold and Build" وذلك بدفع المتمردين خارج منطقة معينة والحيلولة دون عودتهم ومن ثم الشروع في بناء المؤسسات والموارد والخدمات المحلية التي تساعد السكان المحليين في المضي قدماً. بعبارة أخرى، فإن استراتيجية مكافحة التمرد هو مزيج من الأهداف والأنشطة العسكرية والسياسية والاقتصادية "القوة الصلبة والقوة الناعمة".[2]

وعلى عكس مكافحة الارهاب ومكافحة التمرد، فإن استراتيجية الاحتواء تمتاز بكونها استراتيجية شاملة وطويلة الأمد. هذه الاستراتيجية لا تعتمد على قواعد الاشتباك المباشر إلا في حدود ضيقة جداً بدافع تقليل الخسائر قدر الإمكان وتقوم على فكرة تحجيم الجماعات الإرهابية داخل مناطق سيطرتها وتوجيه الضربات الجوية ضد معاقلها واستهداف قياداتها وتأجيل عملية تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرتها المباشرة إلى أن تتحقق هدف إضعاف القدرات الهجومية لتلك الجماعات وإمكانياتها العسكرية. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة فإن الاحتواء توظف تقريبا جميع أدوات السياسة الخارجية منها الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية.[3]

بالرجوع الى استراتيجية إضعاف ودحر داعش التي أعلن عنها أوباما، نرى بأنها تهدف اولاً إلى احتواء التنظيم ومن ثم القضاء عليها من خلال الاستخدام المحدود للقوة وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وتعزيز جهود المنظمات والهيئات الاغاثية الدولية، وأيضاً من خلال الضغط على الحكومة العراقية من اجل القيام بإصلاحات سياسية جادة وإعادة التوازن والتمثيل السياسي للمكونات الثلاثة الرئيسة ومحاربة الفساد. إذ رأت ادارة اوباما ان المساهمة الكبرى التي بإمكان الولايات المتحدة ان تحققها لا تكون في ساحات

---

http://www.huffingtonpost.com/howard-schweber/three-choices-in-afghanis_b_302258.html, January 14, 2017.

[1] Arnold Schuchter, *"ISIS Containment & Defeat: Next Generation Counterinsurgency - NexGen COIN",* (Bloomington: iUniverse, 2015) p.no.

[2] Ibid.

[3] Schweber, Ibid.

المعركة فقط إنما في المجالات الأخرى غير العسكرية،[1] لذلك عملت الحكومة الامريكية على تشجيع التسويات السياسية على المدى الطويل من خلال التعامل الدبلوماسي النشط مع الحكومة العراقية من أجل إشراك حقيقي للعرب السنة في الحكم ووضع حد للحرب الاهلية أو الصراع الطائفي في العراق والتي كانت أحد أهم أسباب ظهور داعش، وتقديم المساعدات الانسانية للمهجرين وتوفير المأوى لهم وتعليم أبنائهم الى حين تحرير مناطقهم.[2]

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن استراتيجية الرئيس أوباما هي في الأساس أقرب ما يكون الى استراتيجية الاحتواء مع الأخذ ببعض تكتيكات استراتيجية مكافحة التمرد. إذن هي استراتيجية متوسطة الأمد نسبياً – حددت بمدة ثلاث سنوات – هَدفُها احتواء التنظيم وتقويضهِ"Degrade" داخل مناطق التي تُسيطر عليه بصورة مباشرة ومن ثم القضاء عليه"Destroy" بشكل نهائي. وبإمكاننا ان نُسميها باستراتيجية الاحتواء الهجومي"Offensive Containment" التي تقوم على الاستخدام المحدود للوسائل العسكرية مع التوسع في استخدام الوسائل الدبلوماسية من أجل وقف توسع داعش وعزلها وإضعافها وضرب إمكانياتها وقُدراتها الهجومية ومن ثم القضاء عليها بشكل نهائي.

المبحث الثاني أهداف الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم داعش

سنحاول في هذا المبحث ان نعرج اولاً على المصالح الجوهرية"Core Interests" للولايات المتحدة التي تمثل البوصلة التي توجه الاستراتيجية الامريكية الكبرى وتُحدد الاتجاه الذي يجب على صانع القرار السير إليه، ومن ثم نقوم ببيان التهديدات التي تشكله ظهور تنظيم داعش في الشرق الاوسط على المصالح الجوهرية الامريكية، وأخيراً نعرض أهداف استراتيجية إدارة أوباما في مواجهة التنظيم في العراق.

[1]Audrey Kurth Cronin, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 2, March-April (2015), pp. 87-98.
[2]Stephen Biddle and Jacob Shapiro, "America Can't Do Much About ISIS," *The Atlantic*, April 20, 2016. retrieved from https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/04/isis-containment-civil-war/478725/, January 18, 2017.

المطلب الاول

أهداف الاستراتيجية الامريكية الكبرى"Grand Strategy"

على الرغم من التباين في السياسات الخارجية للرؤساء الأمريكيين المتعاقبين تجاه المجتمع الدولي، إلا أن هنالك اتفاق أو شبه اجماع على مصالح أساسية او أهداف جوهرية يتعين على صانع القرار الأمريكي ان يعمل على تحقيقها. إذ أنَ هذهِ الأهداف أو المصالح حاضرةً بشكل أو بآخر في توجهات الاستراتيجية الأمريكية الكبرى وترتيب أولوياتُها يختلف من حِقبة الى أُخرى ووفقاً لرؤية كل إدارة والظروف المحيطة. يمكن تعريف تلك الأهداف أو المصالح بانها تضم المكونات الآتية:

أولاً: ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية ووحدة أراضيها وسلامة مواطنيها. لطالما شكلت مسألة الأمن أولية كبرى لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبين، إذ دأب واضعوا الاستراتيجيات الأمريكية على جعل مسألة الأمن الداخلي والخارجي في الاعتبار الأول في صياغة الخطط الدفاعية وصنع السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول والمجاميع والائتلافات الدولية. والهاجس الأمني لا تنحصر في الإقليم الأمريكي فحسب وإنما تمتد الى خارج أراضي الولايات المتحدة الأمريكية حتى اضحى شعار "الأمن القومي الأمريكي" الركيزة الأساسية لتعاملات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى وأصبح بمثابة شعار في إضفاء شرعية لتدخلاتها السياسية والعسكرية الخارجية. ولأهمية هذا الموضوع فإن صناع القرار لا يتوانون عن استخدم القوة العسكرية للحفاظ عليه[1]

ثانيا: حماية وتعزيز النظام الدولي القائم. فإن النظام الدولي الحالي هو امتداد للنظام الدولي الذي أرسىَ دعائمه ومرتكزاته بعد الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة وحُلفائها بما يتوافق مع مصالحهِم الاستراتيجية، إذ سمِحَ للولايات المتحدة بالسيطرة على العالم والهيمنة على مقدراتهِ،[2] لذا فإن ديمومة هذا النظام وضمان استقرارهِ هو أحد الأهداف الرئيسة الحاضرة دائما في المدرك الاستراتيجي الأمريكي.

ثالثا: حماية حلفاء الولايات المتحدة من التهديدات الأمنية ومواجهة المخاطر المشتركة. فمنذُ الحرب العالمية الثانية حرِصت الولايات المتحدة على حماية أمن ومصالح حلفائها في أقاليم العالم المختلفة حتى أصبحت إحدى الركائز الأساسية في الخطط الاستراتيجية للحكومات الأمريكية المتتالية سواءً أكانت جمهورية أم

[1] باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، (بكين: بلا دار نشر، 2014)، ص13.

[2] المصدر نفسه، ص14.

ديمقراطية ولاسيما في فترة الحرب الباردة.[1] ودخلت الولايات المتحدة في مجموعة من التحالفات من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها أولاً وحماية حلفائها ثانياً، فعقدت سلسلة من الاتفاقيات العسكرية الثنائية ونشرت قواعدها العسكرية في مختلف بِقاع الأرض وتَدخلت كطرف فاعل في أغلب القضايا والترتيبات الإقليمية سبيلاً لضمان تفوق حلفائها كما حدثَ في الشرق الأوسط إذ عملت الحكومات الامريكية على إقامة نظام شرق أوسطي تكون إسرائيل أحد العناصر الفاعلة فيها.[2]

رابعا : الحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي القائم على الأسواق الحرة والتدفق الحر للناس والبضائع والاستثمارات بين دول. الاقتصاد الدولي الحالي قائم على مبدأ الأسواق الحرة وحرية انتقال البضائع والسلع والأشخاص بين الدول والتي تتوافق مع الايدولوجية الليبرالية وتوجهات المجتمع الأمريكي الليبرالي. فخلال العقود السابقة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها على تثبيت دعائم هذا النظام من خلال إنشاء عِدة مؤسسات رئيسة مثل، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، وعملت على تكريس الهيمنة الأمريكية على تلك المؤسسات خدمة لمصالحها.[3] فالحفاظ على هذا النظام الاقتصادي الدولي بمبادئهِ ومؤسساتهِ تشكل أحد الأهداف الجوهرية للاستراتيجيات الامريكية ومحور اهتمام صانع القرار الاستراتيجي الأمريكي.

خامسا : تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الانسان والقيم الليبرالية الغربية. تعكس السياسات الامريكية رغبات المواطنين الأمريكيين ومعتقداتهم الجماعية إذ يحرص واضعو الاستراتيجية الامريكية الكبرى على دمج القيم والثقافة الامريكية في الثقافة الاستراتيجية وتوجيه جميع موارد الدولة من ضمنها عناصر القوة الوطنية في تعزيز تلك القيم. ففي رسالته التي قدمها إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر الرئيس

[1] Lynn E. Davis, Stacie L. Pettyjohn, Melanie W. Sisson, Stephen M. Worman, and Michael J. McNerney. "US Overseas Military Presence: What are the Strategic Choices?", *Rand Corporation*, August 28, 2012, p.9.

[2] باهر مردان، المصدر السابق، ص15.

[3] سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،2009)، ص 157

الامريكي رونالد ريغان بان الحرية ليست الحق الوحيد لقلة مختارة، وانما هي حق عالمي لجميع البشر والتي توضح التزام الولايات المتحدة على الدوام بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر العالم.[1]

المطلب الثاني المصالح الحيوية الامريكية على المحك

السؤال الذي يبرز هنا: ما هو مقدار التهديد الحقيقي التي تشكلهُ تنظيم داعش على المصالح الحيوية الامريكية؟ وما هي المخاطر الناجمة من سيطرة التنظيم على مناطق واسعة من العراق وسوريا على الأمن القومي الأمريكي؟

منذ حزيران 2014، قادة تنظيم داعش وعلى رأسهم زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي يهددون باستهداف الولايات المتحدة ويحثون مقاتليهم وأنصارهم على مهاجمة مواطني ومرافق ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في كل مكان. وفي رسالة صوتية بثت في 21 كانون الثاني 2014، أعلن البغدادي عن عزم التنظيم بالتوجه نحو بغداد ومواجهة الولايات المتحدة بشكل مباشر. وقبل ذلك أقدم التنظيم على قطع رأس كل من ستيفن سوتلوف وجيمس فولي الصحفيين الأمريكيين الذين سبق وان تم اعتقالهما في سوريا أثناء تغطية المعارك هناك.[2]

ضمن هذا السياق، أعرب عدد من المسؤولون الأمريكيون عن قلقهم المتزايد من تهديدات تنظيم داعش، إذ قال مدير مركز مكافحة الإرهاب الوطني نيكولاس راسموسن في شهادتهِ أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ أن: "تهديد تنظيم داعش خارج حدود الشرق الأوسط حقيقي، حتى وان كان محدودا حتى الآن من حيث التطور ....". واضاف، "إذا لم تؤخذ تلك التهديدات بجدية، ومع مرور الوقت يمكننا أن نتوقع أن تتنامى قدرات التنظيم وتشن عمليات ارهابية على اراضي الولايات المتحدة".[3]

---

[1] Robert Gresbrink, "The Enduring Grand Strategy of the United States Represented as a Mirror Strategy". *National Defense University Norfolk*, April 4, 2016, retrieved from http://www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?AD=AD1010545, July 1, 2017, pp.18-30.

[2] James E. Kelly, "Not Our Fight Alone: An Analysis of the US Strategy Combating the Islamic State of Iraq and Syria", *CMC Senior Theses*, 2015, retrieved from http://scholarship.claremont.edu/cmc_theses/1036, July 5, 2017, p.9.

[3] John W. Rollins and Heidi M. Peters, "The Islamic State - Frequently Asked Questions: Threats, Global Implications, and U.S. Policy Responses", *Congressional Research Service*, November 25, 2015, p.7.

أما التهديد الآخر الذي يمثله التنظيم وعلى المدى البعيد هو احتمالية عودة مقاتلي التنظيم الأجانب الى دولهم بعد ان أصبحوا أكثر تطرفاً وأكثر تدريباً. وتقدر وكالة الاستخبارات المركزية أن داعش لديها حوالي 15000 مقاتل أجنبي، وعدد قليل نسبيا من هؤلاء المقاتلين أتو من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. ويقدر الخبراء أن أكثر من مائة مواطن أمريكي قد انضموا إلى داعش.[1]وعلى الرغم من أن هذه الأرقام منخفضة نسبيا، فإن هجمات 11 سبتمبر أثبتت ان عدد قليل من الإرهابيين بإمكانهم قتل الآلاف من المدنيين، وإلحاق الضرر باقتصاد الولايات المتحدة والعالم.

وفي أعقاب هجمات باريس وبيروت وسيناء وانقرة التي وقعت في نهاية 2015، وصفَ مدير وكالة المخابرات المركزية جون برينان تنظيم داعش بأنه أعتق أجندة العمليات الخارجية" External Operations Agenda" أو ما يسمى بالإرهاب العابر للحدود الوطنية كاستراتيجية وتكتيك. وفي معرض ردهِ على أسئلة الصحفيين في المؤتمر الصحفي في 16 تشرين الثاني في قمة مجموعة العشرين الذي عُقدَ في تركيا حول ما إذا كان هو وإدارته قد أخطأوا تقدير التهديد الذي تشكله تنظيم داعش، أقر الرئيس أوباما بالطبيعة المستمرة والجدية للتهديدات الإرهابية لتنظيم داعش والقاعدة، وقال إن استمرار اليقظة سيكون مطلوباً؛ لأن خصوم الولايات المتحدة قد أبدوا استعدادهم للموت في تنفيذ عملياتهم الإرهابية.[2]

والموضوع الآخر ذات الصلة بالمصالح الحيوية الأمريكية فأن تنظيم داعش يهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط. فمعلوم ان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط عدد من المصالح الحيوية التي تشكل ثوابت السياسية الخارجية والتي تتمثل في الأهداف والغايات الآتية:[3]

[1] Kelly, Ibid, pp. 9-10.

[2] Kenneth Katzman, Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, Rhoda Margesson and Matthew C. Weed, "The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, February 11, 2015, Retrieved from https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf, February 15, 2017, p.20.

[3] Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs. In Jeremi Suri and Benjamin Valentino (eds.), *Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy* (pp. 263–297). (New York: Oxford University Press, 2016).

1- حماية أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري والاقتصادي على جميع الدول العربية والعمل على جعل ميزان القوى دائما تميل لصالح إسرائيل من خلال تقديم الدعم المادي العسكري والاقتصادي والدبلوماسي الذي يجعل من إسرائيل الدولة الأقوى في المنطقة.

2- تأمين امدادات الطاقة من النفط وغاز من منطقة الشرق الأوسط والمحافظة على تدفق تلك الامدادات بأسعار ثابتة ومعقولة.

3- العمل على حماية أمن واستقرار الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة التي تتوافق سياستها مع المصالح الامريكية.

وقد أعربت التنظيم بشكل واضح وصريح أن هدفها المرحلي هو حل جميع الحدود السياسية والقضاء على الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط من أجل توسيع الخلافة. كما إن انتشار داعش في جميع أنحاء الشرق الأوسط سيهدد حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك إسرائيل، ويمكن أن يؤدي إلى صراعات كارثية مزعزعة للاستقرار في المنطقة. وبالنظر إلى هذه التهديدات الفورية والطويلة الأجل، كان من الضروري أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات للحد من داعش في العراق وأيضا في سوريا.

المطلب الثالث اهداف استراتيجية ادارة أوباما في محاربة داعش

يمكن وصف استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق بأنها تسعى الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية: اولاً، القضاء على التنظيم الإرهابي بشكل نهائي. ثانياً، معالجة أسباب ظهور داعش وتصحيح مسار العملية السياسية في العراق. ثالثاً، ضرب الايديولوجية الجهادية. سنتناول هذهِ الأهداف على النحو الآتي:

أولاً: القضاء على التنظيم الإرهابي بشكل نهائي

ما أن سيطر تنظيم داعش على مدينة الموصل في حزيران 2013 حتى أعلنت الولايات المتحدة تشكيل تحالفاً دولياً متعدد الأطراف هدفها الرئيس هو حلحلة التنظيم أولاً ومن ثم القضاء عليه بشكل نهائي وذلك من خلال العمل التدريجي والمستمر في تقليص الرقعة الجغرافية التي يسيطر عليها التنظيم في العراق ومطاردة عناصرهِ وضرب الموارد المالية ومصادر التمويل الداخلية والخارجية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف وضع

وزير الخارجية الامريكية جون كيري ووزير الدفاع تشاك هيغل مع نظرائهم من حلف الناتو في أوائل شهر سبتمبر خمسة مسارات "lines of effort" للقضاء على داعش والتي تشمل:[1]

1- القيام بعمليات عسكرية مباشرة وتقديم الدعم العسكري للقوات البرية العراقية.

2- إعاقة تدفق المقاتلين الأجانب.

3- العمل على وقف مصادر التمويل المادي للتنظيم.

4- معالجة الازمات الانسانية في المنطقة.

5- الكشف عن الطبيعة الحقيقية للتنظيم الإرهابي.

على ضوء ذلك استخدمت القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي الطائرات المقاتلة والطائرات بدون طيار والمروحيات والصواريخ التي كانت تطلق من البحر ضد اهداف التنظيم في العراق وفي سوريا. فبدأت المقاتلات الأمريكية أولى ضرباتها الجوية في آب 2014، وكان التركيز الأولي على وقف تقدم تنظيم داعش والحد من التهديدات التي كانت يتعرض لها الافراد الأمريكيون والأقليات الدينية في شمال العراق. وبحلول عام 2016 قامت القوات الامريكية وقوات التحالف بتأمين الغطاء الجوي للقوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية في عملية تحرير الأراضي العراقية وتم استعادة اغلب المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيم الإرهابي بما في ذلك مدينة الموصل معقل التنظيم وعاصمة الخلافة. فبحسب تصريح لمكتب رئيس الوزراء العراقي في العاشر من أيلول 2017، أنه منذ انطلاق العمليات العسكرية تمكنت القوات العراقية وبدعم من قوات التحالف من تحرير ما يقارب 90% من الأراضي العراقية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش[2].

وأما فيما يتعلق بمصادر تمويل داعش، فإن إدارة العمليات المالية لمكافحة الإرهاب نشرت تقريراً في شباط 2015 أشارت فيه الى أن مصادر التمويل داعش تتضمن الآتي:[3]

---

[1] The White House, "Fact Sheet: Strategy to Counter the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL)", September 10, 2014, retrieved from https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/fact-sheet-strategy-counter-islamic-state-iraq-and-levant-isil, September 17, 2017.

[2] تصريح لسعد الحديثي المتحدث بأسم المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي في 2017/9/10 منشور في موقع شبكة عراقنا الإخبارية على الرابط http://www.irakna.com.

[3] FATF, "Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)", *The Financial Action Task Force (FATF),* February 2015, retrieved from www.fatf-

1- مصادر مالية حصلَ عليها التنظيم بسبب احتلالهِ للأرض والتي تتضمن إيرادات وأصول فروع البنوك في المناطق التي وقعت تحت سيطرة التنظيم، وكذلك السيطرة على آبار النفط والغاز ومصافي تكرير النفط، والمزارع والمصانع والمساكن وغير ذلك. وتمثل تلك النسبة الأكبر من إيرادات التنظيم.

2- تبرعات وتحويلات مالية خارجية يحصل عليها التنظيم من منظمات أو مؤسسات تقوم بجمع التبرعات في داخل أو خارج المناطق الخاضعة وتقوم بتحويل هذه التبرعات أو جزء منها إلى الإدارة المالية لتنظيم داعش.

3- عمليات خطف الأفراد والمطالبة بفدية مقابل الإفراج عنهم.

4- عمليات تهريب الأموال والآثار والذهب وغيرها.

5- فرض ضرائب ورسوم وأتاوات على المرتبات وعلى الشركات والمتاجر وغيرها من مؤسسات المال والأعمال.

اتبعت الولايات المتحدة سياسة الحد من الموارد المالية لتنظيم داعش من خلال تعطيل إيرادات تنظيم داعش، والحد من وصول التنظيم إلى النظم المالية الرسمية، وفرض عقوبات مالية على الأشخاص او المؤسسات التي لها علاقات خفية مع التنظيم. وقال ديفيد كوهين وكيل وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في أواخر عام 2014 إن الولايات المتحدة تسعى إلى هذا الهدف من خلال استهداف أولئك الذين يقومون بتكرير النفط التي يسيطر عليه داعش أو نقله أو بيعه. كذلك عملت الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين من الحد من التهريب عبر الحدود وفي هذا المجال دفعت مجلس الأمن الدولي في أيلول 2014 على اصدار قراراً يقضي بمكافحة تدفق الأموال والمقاتلين الأجانب إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة.[1]

فضلاً عن التدابير المالية والسياسية، استخدمت الولايات المتحدة أيضاً وسائل عسكرية لاستهداف تدفقات تمويل تنظيم داعش، إذ بدأت طائرات التحالف الدولي منذ آب 2014 باستهداف حقول النفط التي

---

gafi.org/media/fatf/documents/reports/Financing-of-the-terrorist-organisation-ISIL.pdf, September 23, 2017.

[1] Christopher et al, Ibid, p.17.

تسيطر عليها التنظيم، بما في ذلك نقاط التجميع ومصافي التكرير المتنقلة. وفي كانون الثاني 2015، أعلنَ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن ضربات التحالف قد دمرت ما يقرب من 200 مرفق للنفط والغاز كانت تستخدمهُ تنظيم داعش. وخلال فترة وجيزة تمكنت قوات التحالف من القضاء على جزء كبير من المصادر الأساسية للتمويل الأمر الذي أوقع التنظيم في أزمة مالية وعدم القدرة على دفع رواتب عناصرها.[1]

ثانيا: معالجة أسباب ظهور داعش وتصحيح مسار العملية السياسية في العراق

من الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم داعش في العراق هو القضاء على التنظيم بشكل نهائي والسعي نحو الحفاظ على النصر على المدى الطويل. واستدامة النصر يتطلب ضرورة القيام بالمزيد من الجهود الدبلوماسية بالتوازي مع الجهود العسكرية التي تسير نحو تحقيق هدف القضاء على داعش. ومن هذا المنطلق رأت إدارة اوباما أن الخطة المتكاملة (العسكري والسياسي) يجب أن تشمل تعزيز الدبلوماسية مع الحكومة العراقية من أجل معالجة الأسباب السياسية التي مهدت الطريق لظهور داعش ودفعها نحو دمج العرب السنة في العملية السياسية.

تعود المأزق السني بجذوره الى عام 2003 عندما احتلت الولايات المتحدة وحلفائها العراق وقامت بأعاده هيكلة نظام الحكم فيه وتأسيس لمبدأ الهوية بدلاً من مبدأ المواطنة، التي بموجبها صنفَ السكان وفق خلفياتهم العرقية او الطائفية. نجح الاكراد والشيعة في التأقلم مع الوضع الجديد، واستطاعوا بشكل سريع وفعال تعبئة أنفسهم سياسياً، ولكن الطائفة السنية وجدت نفسها في مأزق تقبل الواقع الجديد إذ أصبحوا بين عشية وضحاها من فئة حاكمة الى فئة محكومة. ومنذ ذلك الوقت والعرب السنة بمعية زعمائهم يتأرجحون ما بين المشاركة الاسمية في العملية السياسية وبين التهميش والاقصاء حتى ولاية نوري المالكي الثانية (2010–2014) ليعلن بذلك فك ارتباط السنة بالعملية السياسية بشكل أكثر من ذي قبل.[2]

فقد اتبع المالكي سياسة اقصائية مبرمجة تجاه معارضيهِ من كل الطوائف وبشكل خاص العرب السنة، وسَخّرَ كل إمكانيات الدولة في ضرب واسكات ونفي خصومهِ السياسيين مما تسبب في خلق أزمة تمثيل، إذ بدأ سياستهِ الاقصائية بتوظيف السلطة القضائية من خلال نفوذهِ الشخصي بملاحقة زعماء السنة

[1] Ibid, p.18.

[2] ريناد منصور، المأزق السنّي في العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بتاريخ 3 آذار 2016، وعلى الرابط الاتي: http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

منها على سبيل المثال، المذكرة القضائية التي صدرت بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة الارهاب والحملة المماثلة التي استهدفت وزير المالية رافع العيساوي واجبارهِ على الاستقالة. كما قام المالكي بسحق الحركة الأحتجاجية السنية (الحراك الشعبي) بعنف مفرط ووصفَ المحتجون بالإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة. وتمادى المالكي في سياستهِ القمعية تجاه السنة وزعمائهم حتى أضحت تهمة الإرهاب تلاحق كل سني يعلو صوتهُ ضد سياسات المالكي. تلك السياسات وغيرها من الممارسات زادت من شعور السنة بالمظلومية وبالاضطهاد السياسي وبقي الامر يسير بوتيرة أعلى حتى اجتياح تنظيم داعش للمدن والمناطق السنية.[1]

اشارت التقارير الأمريكية ان مقاتلو القبائل السنية وأعضاء سابقون في حزب البعث وضباط في الجيش السابق وغيرهم من عرب السنة المحليين انضموا الى تنظيم داعش في معركة الاستيلاء على المدن السنية، على الرغم من التحفظات التي أبداها الكثير منهم حول تكتيكات تنظيم داعش الوحشية ضد المعارضين وعزمها على فرض نسختها من الشريعة الإسلامية.[2] تلك الحقائق تعكس بشكل جلي حجم السخط والاستياء السني من سياسات حكومة المالكي.

على اثر ذلك، قامت الادارة الأميركية بتحميل نوري المالكي مسؤولية ما آلت اليهِ الأوضاع في العراق، ونادت بضرورة التخلص من المالكي كخطوة أولية نحو ترتيب الأوضاع السياسية في العراق والعمل على إنشاء حكومة عراقية أساسها الشراكة الوطنية وتمثل جميع أطياف المجتمع العراقي وخاصة العرب السنة.[3] وقامَ المسؤولون الامريكيون بإيصال رسالة الى قادة الأحزاب الشيعية في بغداد مفادها أن عدم اعتماد سياسات أكثر شمولية فيما يتعلق بالعرب السنة يهدد كيان العراق كدولة وإن الاعتماد على القوات الأمنية بتركيبتهِ الحالية وعلى الميليشيات الشيعية في القضاء على تنظيم داعش في المناطق السنية لن يؤدي إلا إلى زيادة سخط واستياء السنة وخلق تربة خصبة لعودة داعش.[4]

---

[1] المصدر نفسه.

[2] Christopher et al, Ibid, p.6.

[3] حارث حسن، الاستراتيجية الامريكية تجاه تنظيم داعش، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[4] Michele Flournoy and Richard Fontaine, "An Intensified Approach to Combatting the Islamic State," *CNAS Policy Brief*, August 2015, retrieved from https://www.cnas.org/combatting-the-Islamic-State#.VcOhC_mLXZU, September 11, 2016.

عملت إدارة اوباما على محاكاة أو إعادة استنساخ التجربة الناجحة الذي قام بها ديفيد بترايوس في عام 2008 الذي كان يشغل منصب قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق والذي كلف بمهمة مراجعة شاملة للاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب واحداث التغيرات التي يراها مناسباً. وخطة بترايوس كانت تقوم على فكرة أن الجهود العسكرية لوحده لا يكفي لتحقيق نصر حاسم على العدو وإنما يجب أن يسير بموازاة ذلك جهود سياسية لكسب السكان المحليين المستائين من السياسات الحكومية خلال الفترات السابقة. وفي هذا المسعى، نجح بترايوس في كسب ود شيوخ العشائر والزعماء المحليين في محافظة الأنبار وفي مناطق حزام بغداد التي كانت تعد المعقل الرئيس لتنظيم القاعدة في حينها، ونجح في تشكيل قوات الصحوة التي كانت تألّفت من مقاتلين من العرب السنة. وسياسةٍ كانت تتكون من شقين: الأوّل تقوم الإدارة الامريكية بعقد تحالفات مع شيوخ العشائر وتقديم التمويل اللازم لإنشاء قوات محلية تتولى مهمة محاربة تنظيم القاعدة ومسك الارض. والثاني هو تعهد الإدارة الأمريكية بالضغط على الحكومة العراقية من أجل استيعاب العرب السنة ودمجهم في العملية السياسية.[1]

وفي هذا المسعى، قامت إدارة أوباما بربط دعمها العسكري للحكومة العراقية في مواجهة داعش بقيام الأخيرة باعتماد سلسلة من الإجراءات العسكرية والسياسية من اجل دمج العرب السنة في العملية السياسية والتخفيف من حدة الاحتقان الطائفي. فطلبت من الحكومة العراقية تشكيل قوات مسلحة من العرب السنة تحت مسمى "الحرس الوطني" تتولى مهمة قتال عناصر تنظيم داعش وتأمين مناطقهم. وفي بيان صحفي نشرَ في 10 أيلول 2014، قال أوباما ان بلادهِ ماضيةٌ في دعم جهود الحكومة العراقية في انشاء الحرس الوطني من أجل إعادة التوازن في المؤسسات الأمنية العراقية. وفي اليوم نفسهِ، زار بغداد وزير الخارجية الأميركي، جون كيري وصرحَ بأن على العراق أن تسعى في تشكيل وحدات الحرس الوطني ودمجها بالقوات الأمنية العراقية على ان تتولى مهمة محاربة داعش ومسك الارض. كما صرّحَ رئيس أركان القوات الأميركية، مارتين ديمبسي، بأنّ إنشاء قوات أمنية محليَّة تعد عنصراً رئيساً في الاستراتيجية الأميركية لمواجهة تنظيم داعش.[2]

[1] حارث حسن، الاستراتيجية الامريكية تجاه تنظيم داعش، مصدر سبق ذكره، ص 34-35.

[2] المصدر نفسه، ص 39-40.

ضمن السياق نفسهِ، قدم السيد بريت ماكغورك، نائب وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران في جلسة استماع أمام الكونغرس خطة عمل أسماه بالفيدرالية الفعالة"Functioning Federalism" داعيا الإدارة الامريكية بالأخذ بها كإطار لمعالجة مشكلة الإحساس بالظلم الذي يشعر به الأغلبية السنية في العراق، والتي تقوم على خمسة مبادئ أساسية وهي:[1]

1- ان يتولى السكان المحليون تأمين مناطقهم.

2- ان تقوم الدولة العراقية بتوفير الدعم المالي والسياسي اللازم للسكان المحليين في الدفاع عن مناطقهم من خلال تشكيل الوية الحرس الوطني.

3- إبقاء الجيش العراقي بعيدا عن المدن ويضطلع بمهام اتحادية مثل حماية الحدود.

4- يجب أن تتعاون أجهزة الأمن الوطني الاتحادية مع الأجهزة المحلية والقوات الأمنية التابعة لحكومة إقليم كردستان لتقليل المساحة التي تحتلها تنظيم داعش بشكل تدريجي.

5- يجب على الحكومة الاتحادية أن تعمل بشكل جدي على اجراء الإصلاحات الضرورية التي يمكن أن تعالج المظالم السنية وحرمان أي ذريعة لأنشطة داعش.

وفي 3 شباط 2015، اقرت الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي مسودة مشروع قانون الحرس الوطني وأحالتهُ الى البرلمان لإقرارها. وبررت الحكومة العراقية سنها لمشروع القانون الذي يتكون من 18 مادة بالظروف الأمنية الذي يمر بها البلاد جراء تعرضها لهجمة تنظيم داعش، والرغبة في تنظيم صفوف أبناء الشعب ممن تصدوا لهذه الهجمة وفق تشكيلات تنسجم مع هيكل القوات المسلحة العراقية. إلا ان المشروع لقي معارضة قوية داخل الكتل البرلمانية الشيعية التي عبرت عن مخاوفها من تقسيم العراقيين وتفكيك ترابطهم الاجتماعي، وكذلك الكردية بحجة أن الظروف التي تمر بها البلاد والتشنجات الطائفية والعرقية قد تؤدي إلى حرب داخلية، وتفكيك النسيج الاجتماعي العراقي.[2] منذ ذلك الوقت ومشروع القانون مدرج في أروقة مجلس النواب العراقي وتم رفضها مراراً وتكراراً من قبل الكتل السياسية الشيعية والكردية.

---

[1] المصدر نفسه، ص 39.

[2] حارث حسن، الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية، مقال منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2015/2/19 على الرابط الاتي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/02/201521910486288544.html

على الرغم من عدم إقرار قانون الحرس الوطني إلا ان المسؤولون الأمريكيون قالوا أن العبادي يحاول جاهداً معالجة الانقسامات الكامنة في المجتمع العراقي ولكن جهودهُ غالباً ما يحبطها مواقف المتشددون من جميع الأطراف وحالة الصراع في العراق. فقد أشاد الرئيس أوباما بحيدر العبادي خلال اجتماعهم الثنائي الذي عقد في البيت الأبيض في 14 نيسان 2015، إذ قال: "هنالك تغيير كبير عن بعض الممارسات السابقة، وأعتقد أن القادة السنة والزعماء الأكراد يشعرون الآن بأن أصواتهم مسموعة في قاعات السلطة، وأنهم يشاركون في الحكم في بغداد" وأضاف ان "رئيس الوزراء حيدر العبادي حافظ على الوفاء بالتزاماتهِ تجاه السنة والاكراد واستجاب لهمومهم وأكد على أن السلطة لا يجب ان تتركز فقط داخل بغداد"[1]

نستنتج مما سبق أن الإدارة الأمريكية سعت منذ البداية تصحيح الأوضاع الداخلية العراقية التي مهدت الطريق ووفرت البيئة الخصبة لظهور تنظيم داعش ومعالجة المشاكل الداخلية من خلال الضغط على أطراف العملية السياسية وعلى الحكومة العراقية من أجل دمج اقطاب المجتمع العراقي في العملية السياسية. بمعنى أن الإدارة الامريكية من خلال استراتيجية التدخل العسكري المحدود كانت تخطط لمرحلة ما بعد القضاء على داعش من خلال تغيير واقع العرب السنة من الاقصاء والتهميش الى الدمج والمشاركة الحقيقية في العملية السياسية.

ثالثا: ضرب الأيدلوجية الجهادية وتطبيق سياسة "دعهم يتعفنون"

منذ هجمات 11 سبتمبر حتى عشية سقوط الموصل، كان التركيز الأساس للولايات المتحدة تنصب في القضاء على تنظيم القاعدة والشبكات المرتبطة بها، واستطاعت الى حد ما ان تحقق نجاحات عسكرية وتضيق نطاق الجغرافية الآمنة للتنظيم. على الرغم من تلك النجاحات إلا ان أوجه القصور شابت استراتيجيات مكافحة الإرهاب في افتقارها لأية رؤية متكاملة حول مواجهة الايديولوجية الجهادية العابرة للحدود والجاذبية التي يتمتع بها ومنع امتدادهِ الى مناطق اخرى. وأوجه القصور كانت في تجاهل الولايات المتحدة لأثر الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لانتشار الأيديولوجية الجهادية والمعطيات التي تفاعلت معها واسهمت في تشكيلها. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحقق نجاحات عسكرية في هزيمة القاعدة في افغانستان، قام بوش الابن باحتلال العراق وساهم بتهيئة الأوضاع

[1] The White House. "President Obama Holds a Media Availability with Iraqi Prime Minister Haider Al-Abbadi", April 14, 2015.

الملائمة لانتشار التنظيم في العراق، وهذا ما حدث فعلا بظهور تنظيم الجهاد والتوحيد بقيادة أبو مصعب الزرقاوي والذي أصبح فيما بعد يعرف بتنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.[1]

ويمكن القول أن استراتيجية بوش الابن في مكافحة ارهاب تنظيم القاعدة في العراق ايضاً نجحت الى حد ما في القضاء على التنظيم، إذ تمكنت القوات الامريكية في عام 2006 بمساعدة القبائل العربية السنية في الانبار او ما كان يعرف بـ (قوات الصحوة) أن تلحق هزيمة كبيرة بتنظيم القاعدة وطرد عناصرهِ من المناطق السنية، لكن الهزيمة العسكرية تلك لم يمنع التنظيم من إعادة تنظيم صفوفهِ والظهور مرة أخرى خاصة بعد انسحاب القوات الامريكية في عام 2011. وفي حزيران 2014 ظهر تنظيم داعش وسيطرَ على أجزاء واسعة من العراق وسوريا وهو بلا شك يعد نسخة محسنة وأكثر راديكالية من تنظيم القاعدة.

وبهذا الظهور المتواتر للتنظيمات الجهادية، يثار الأسئلة الاتية: ما هو سر قوة التنظيمات الإسلامية المتطرفة؟ وما هو سر جاذبية الخطاب الفكري لتلك التنظيمات المتطرفة لدى البعض من المسلمين؟ وماهي الاستراتيجية الانسب في تقويضها؟

في الحقيقة فإن سر قوة التنظيمات الإسلامية المتطرفة تكمن في جاذبية خطابها الفكري لدى البعض وخاصة فئة الشباب. وعند البحث في سر جاذبية الخطاب الفكري للتنظيمات الجهادية عموما وتنظيم داعش على وجه الخصوص يتبين لنا أن تلك التنظيمات نشأت وتعززت وانتشرت تحت تأثير عوامل ايديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية وغيره. لكن العامل الأكثر تأثيراً في هذا كله هو العامل الأيديولوجي والفكري والذي يشكل الحجر الاساس في منظومة داعش والجماعات الجهادية الأخرى والتي ضمنت لها التدفق المستمر للمقاتلين الجدد.

السردية او الخطاب الرنان الذي يعتمدهُ تنظيم داعش والذي يتردد صداهُ عند البعض من المسلمين يقوم على فكرة إقامة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية وإعادة الاسلام الى سابق عهدهِ ومحاربة أعداء الاسلام. في الحقيقة، هذه الفكرة تكاد تكون السمة المشتركة لدى جميع التنظيمات الاسلامية الجهادية المتطرفة من ضمنها تنظيم داعش. فبحسب منظور السلفية الجهادية فإنه يتوجب على المسلمين أن يسعوا جاهدين في نشر وتطبيق الاحكام الاسلامية في جميع مناحي الحياة وتحرير ديار المسلمين من الثقافات

[1] حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم الدولة الاسلامية، مقال منشور على موقع السورية نت بتاريخ 27/ 10/ 2015 على الرابط الاتي: https://www.alsouria.net.

الغربية ومحاربة أعداء الإسلام من الدول الغربية والأنظمة العربية والإسلامية العلمانية المتحالفة مع الغرب. وتحقيق تلك الأهداف يكون عن طريق إقامة الخلافة وتطبيق الشريعة الإسلامية التي ستخلص المسلمين من الظلم والاضطهاد وتحقيق المنهج الرباني للمسلمين جميعاً. وهم – حسب ادعائهم – يستندون في طرح فكرتهم هذه على القصص والروايات التاريخية التي تحكي أمجاد المسلمين في ظل الخلافة والتي حسب زعمهم، قوضت ودمرت عن طريق القوى الغربية التي تسعى إلى إخضاع المسلمين وتدمير الإسلام. ومن ثَمَّ فمن الواجب على كل مسلم أن يعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال التخلي عن الهويات الزائفة التي تفرقهم وان ينضموا إلى المعركة.[1]

لذا فالدعم والتعاطف الذي تتمتع به داعش يأتي أساساً من الخطاب الايديولوجي الجهادي الرنان واستطاعت داعش ومن قبلها القاعدة أن تسوقه بنجاح بين المسلمين ويعد الحجر الاساس في القاعدة الشعبية الذي تتمتع به القاعدة وداعش.

ومن هذ المنطلق أكدت إدارة اوباما على ضرورة تقويض القاعدة الشعبية والدعم والتعاطف الذي يحظى به تنظيم داعش عبر استراتيجية فعالة ومتكاملة، إذ ان الجهود العسكرية التي بذلت خلال العقد الماضي في مواجهة التنظيمات الجهادية اظهرت أن العمل العسكري لوحده فشل في القضاء على جاذبية الخطاب الجهادي للتنظيمات الاسلامية المتطرفة، لذلك فإن أوباما وفريقه الأمني أدركوا أن اقتلاع جذور التنظيم يجب أن يكون من خلال الضغط الداخلي وليس فقط من خلال العمل العسكري الخارجي. ففي تصريح له قبيل الاعلان عن استراتيجية بأيام قال أوباما أن "باستطاعة الولايات المتحدة الاستمرار في تقليص المناطق التي يسطر عليها داعش وتقليص نفوذها وتأثيرها وتمويلها وحتى قدراتها العسكرية إلى النقطة التي يمكن عدها مشكلة يمكن التحكم بها ولكن يبقى هنالك بقايا كما رأينا في تجربة القاعدة التي يمكن لها أن تنظم نفسها وتعود من جديد وتشكل تهديداً، وهدفنا الأساس من هذه المواجهة هو أن نقضي على داعش بشكل نهائي وأن لا نرى داعشاً آخراً في المستقبل".[2]

[1] R. Bennett Furlow, Kristin Fleischer, Steven R. Corman, "De-Romanticizing the Islamic State's Vision of the Caliphate", *Center for Strategic Communication, Arizona State University*, October 27, 2014. Retrieved from csc.asu.edu/wp-content/uploads/pdf/csc1402-deromanticizing-islamic-state-caliphate.pdf, October 17, 2017.

[2] Will Pegram, "The U.S.'s Reliance on Local Forces: The Key in Defeating the Islamic State," *Towson University Journal of International Affairs*, Vol.49, No.1, Fall (2015), pp. 34-46.

سياسة دعهم يتعفنون[1]

خلال الفترات السابقة قامت الولايات المتحدة والحكومة العراقية بمحاربة التنظيمات الارهابية على رأسها تنظيم القاعدة من خلال العمليات العسكرية المباشرة الواسعة النطاق التي أسفرت عن قتل العديد من عناصر تلك التنظيمات، الا أن تلك المواجهات المسلحة أسفرت ايضاً عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين في مناطق الصراع وتدمير ممتلكاتهم وهدم البنى التحتية وتوقف الخدمات الأساسية، فبحسب التقارير الدولية فإن عدد المدنيين الذين سقطوا جرآء تلك العمليات كبير جداً وغالبية الضحايا هم من العرب السنة أو ما يسمى بالبيئة الحاضنة بسبب تركز العمليات العسكرية داخل الاحياء السكنية والاسواق في المدن والبلدات ذات الغالبية السنية.[2] تلك العمليات العسكرية والمواجهة المباشرة أدت إلى تصاعد سخط العرب السنة من القوات الأمريكية والعراقية التي بدورها دفعت الكثير منهم الى احضان التنظيمات المتشددة.

مع سيطرة تنظيم داعش على الموصل أوصى الفريق الأمني التابع لإدارة اوباما بضرورة تجنب العمليات العسكرية الواسعة النطاق والمواجهة المباشرة واعتماد أسلوب مختلف يهدف في الأساس إلى تقويض الايديولوجية الجهادية وضرب القاعدة الشعبية والدعم الذي يحظى به داعش وبقية التنظيمات الارهابية. وخير وسيلة في تحقيق هذا الهدف هو ترك تنظيم داعش يطبق نموذجه في الحكم لفترة زمنية معينة، وأن تقوم الولايات المتحدة وحلفائها بتطبيق سياسة دعهم يتعفنون أو سياسة دعهم يحرقوا أنفسهم بأيديهم، وفرض حصار مطبق على المناطق التي يسيطرون عليها وعزلها عن العالم الخارجي.

سياسة دعهم يتعفنون هي استراتيجية تجمع بين نظرية الاحتواء وسياسة حصار المدن طبقتها الحكومة الجزائرية خلال تسعينات القرن العشرين في صراعها المسلح مع الجماعة الإسلامية التي كانت مماثلة لتنظيم داعش في فكرة اقامة الخلافة من خلال العنف المسلح.[3]

---

[1] للمزيد حول الموضوع ينظر:

Martinez, Luis. *The Algerian Civil War, 1990-1998*. (New York: Columbia University Press, 2000), pp150-155.

[2] Neta C. Crawford, "*Accountability for Killing: Moral Responsibility for Collateral Damage in America's Post-9/11 Wars",* (Oxford: Oxford University Press, 2013), pp135-144.

[3] Clint Watts, "Let Them Rot: The Challenges and Opportunities of Containing rather than Countering the Islamic State," *Perspectives on Terrorism*, Vol. 9, No.4, August (2015), pp. 156-163.

من حيث التكتيك فإن الأسلوب الذي أُعتمد في مواجهة داعش على وفق استراتيجية اوباما في تقويض ودحر داعش جاء مطابقاً مع تكتيكات سياسة دعهم يتعفنون إذ تركت التنظيم تطبق الخلافة ونموذجها في الحكم فترة من الزمن، وفرضت بالتعاون مع الدول المحيطة حصاراً مشدداً على مناطق سيطرة التنظيم وأُغلقت الحدود ومُنعت تدفق المال والرجال والبضائع من وإلى تلك المناطق. في بداية الأمر كان هنالك صعوبة كبيرة في ضبط الحدود التي تقدر بآلاف الأميال وتداخلها مع مناطق خاضعة لسيطرة تنظيمات مسلحة أخرى فضلاً عن تلكؤ وعدم جدية تركيا في ضبط حدودها، إلا انه في الفترات اللاحقة تم احكام الحصار خاصةً بعد أن أبدت تركيا جدية في هذا الموضوع مع استثناء بعض الممرات المتداخلة التي كانت خارج السيطرة.

بمرور الوقت أصبح المناطق التي يسيطر عليها التنظيم منعزلةً عن العالم الخارجي وأصبح الحكم عبئاً ثقيلاً على داعش حيث فشلوا في تأمين أبسط حاجات السكان وعجزوا عن توفير الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء وتعليم والخدمات الصحية فضلا عن تأمين رواتب موظفي الخدمة المدنية وعناصرهم. فبسبب تلك الاخفاقات مع عدم السماح لأحد مغادرة أرض الخلافة بدأت بوادر الاستياء الشديد تظهر في صفوف المحليين القابعين تحت سيطرة التنظيم الذين كانوا قبل ذلك ضد الوجود العسكري وضد قوات الأمن العراقية. مع تدهور أوضاعهم المعيشية والسياسات القمعية الذي اتبعه التنظيم والفشل في تأمين ابسط مقومات الحياة، أصبح السكان المحليين أكثر تقبلاً للحكومة وأكثر كرهاً لفكرة الخلافة وأسلوبهم في تطبيق الشريعة. وهذا ما بدى واضحاً خلال عمليات تحرير المناطق والمدن السنية وبوادر الفرح والاستبشار التي بدت على وجوه السكان عن تقدم القوات الأمنية العراقية وتحريرهم من سيطرة داعش.

وخلاصة القول فإن إدارة اوباما وفق استراتيجية تقويض ودحر داعش عملت على تحقيق هدفين رئيسين: الأول هو تقويض شعبية داعش داخل مناطق سيطرتها التي توصف بالحاضنة السنية التي كانت من قبل مركز عمليات تنظيم القاعدة في استهداف القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية التي استمدت منه القاعدة سابقاً وتستمد منه داعش لاحقاً دعمها المعنوي. والهدف الثاني هو تقويض الايديولوجية الجهادية التي برهنت الأوضاع صعوبة إقامة خلافة وتطبيق الشريعة في ظل النظام الدولي والاقليمي الحالي الرافض لفكرة وجود نظام للحكم قائم على قمع الاقليات الدينية والمذهبية وقتل المخالفين ومعاداة الدول الاقليمية والغربية.

المبحث الثالث العوامل المؤثرة في تحديد طبيعة استراتيجية اوباما

إن أهم الأسباب التي دفعت إدارة أوباما على تبني استراتيجية التدخل العسكري المحدود وحالت دون دخول الولايات المتحدة في حرب برية شاملة ضد تنظيم داعش في العراق تعود الى ثلاث عوامل رئيسة ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد طبيعة استراتيجية أوباما بصيغتها المذكورة سلفاً، وتلك العوامل الثلاث تم تقسيمها على ثلاث مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

عقيدة أوباما او (مبدأ أوباما) Obama's Doctrine

أدّت العقائد السياسية لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية دوراً كبيراً في توجيه وتحديد مسار السياسة الخارجية الأمريكية، إذ ارتبط أسماء الكثير من الرؤساء الامريكان بعقائد سياسية محددة التي كانت نتاج لمعطيات وتحولات البيئة الدولية والظروف المحيطة، والتي حددت بموجبها معالم الاستراتيجية الأمريكية والدور الذي بالإمكان أن تؤديهِ في المجتمع الدولي. من أبرز تلك الاستراتيجيات التي كانت نتاج العقائد او الفلسفة السياسية لرؤساء الولايات المتحدة، استراتيجية الاحتواء التي صيغت بموجب "مبدأ ترومان"، واستراتيجية الانتقام الشامل التي كانت نتاج مبدأ ايزنهاور، واستراتيجية "الرد المرن" التي ارتبطت بجون كينيدي.[1]

في اعقاب هجمات 11 ايلول 2001، وضع الرئيس بوش الأبن وأركان إدارتهِ استراتيجية جديدة في إدارة السياسة الخارجية الامريكية التي عُرفت فيما بعد بـ "مبدأ بوش" حددت بموجبها دور الولايات المتحدة العالمي وطريقة مواجهة التهديدات الخارجية الموجهة ضد أمن ومصالح الولايات المتحدة. وقد أعتمد على مبدأين رئيسيين: وهما الأحادية والتصرف من جانب واحد في استخدام القوة وكذلك على الضربات الاستباقية" Preemptive Strikes "ضد الدول أو المنظمات الارهابية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمن ومصالح الولايات المتحدة.[2]

---

[1] همام عبد الله سليم، الفكر الاستراتيجي الامريكي: معالم التحولات في العقائد والاستراتيجيات الامريكية، ط1 (بغداد: دار السنهوري، 2016) ص 54-56

[2] Douglas Kellner, "Preemptive Strikes and the War on Iraq: A Critique of Bush Administration Unilateralism and Militarism," *New Political Science*, Vol. 26, No.3, September (2004), pp.417-440.

ولكن عندما أُنتُخِبَ أوباما رئيساً للولايات المتحدة حدث تحولات جذرية في السياسات الخارجية الأميركية وعلاقاتها مع العالم، حتى باتت التوجهات الجديدة تعرف بمبدأ أوباما، إذ سلك الرئيس أوباما مساراً مختلفاً وبنى أسس ومبادئ جديدة للسياسة الخارجية الامريكية بعد ثمان سنوات من رئاسة بوش الابن التي كانت عاصفة بالمشاكل والتوترات الدولية، فأول التزام قطعهُ أوباما على نفسه أمام الشعب الامريكي هو عدم الخوض في أي حرب خارجية إلاّ إذا فُرِضت على أمريكا.[1]

ومن أجل فهم وإدراك الأسباب التي دفعت إدارة اوباما على تبني استراتيجية التدخل العسكري المحدود في مواجهة تنظيم داعش في العراق لابد من القاء الضوء على عقيدة أوباما في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية ونظرتهِ لدور الولايات المتحدة في إدارة الشؤون الدولية وموقفهِ من أزمات الشرق الاوسط ورؤيتهِ حول مواجهة الإرهاب والتهديدات العابرة للحدود.

مبدأ أو عقيدة أوباما هو مصطلح كثيراً ما يُستخدم لوصف مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، لكن ليس هنالك اتفاق بين الكتاب والمفكرين على صيغة مشتركة لعقيدة اوباما إلاّ أن الجزء الأساس منهُ يؤكد على التفاوض والتعاون المشترك بدلا من المواجهة والاحادية في إدارة الشؤون الدولية.

بدايةً، فيما يخص تحديد طبيعة ودور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، هنالك مبدأين رئيسين: الأول هو المبدأ التدخلي"Interventionist" الذي يشدد على الانخراط أكثر في الشؤون الدولية وتعزيز الهيمنة والزعامة الامريكية على النظام الدولي وعدم التردد في استخدم القوة العسكرية في مواجهة التهديدات الخارجية ومن جانب واحد إذا ما تطلب الأمر.[2] والمبدأ الثاني هو المبدأ اللاتدخلي"Non-Interventionist" الذي يُشدد على عدم الانخراط في الشؤون الدولية طالما أنه ليس هنالك تهديداً جدياً لأمن ومصالح الولايات المتحدة وإذا ما استوجب التدخل فإن ذلك يجب أن يتم عن طريق الاستخدام المحدود للقوة وبمشاركة حلفاء واشنطن وشركاءها المحليين والاقليميين وليس من طرف واحد. فضلا عن ذلك، هنالك مبدأ ثالث وهو المبدأ

[1] Hakan Mehmetcik, "The Myth of Obama's Non-Interventionism," *The International Association for Political Science Students*, February 2, 2016, retrieved from http://www.iapss.org/wp/2016/02/02/the-myth-of-obamas-non-interventionism/, March 14, 2017.

[2] حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، ص 30.

الانعزالي "Isolationism" الذي يختلف عن المبدأ اللاتدخلي بأنه لا يرى في التدخل خياراً وارداً على الاطلاق.[1]

بموجب تقرير الأمن القومي الصادر في شباط 2015 والتقارير التي سبقتها والسلوك الخارجي للولايات المتحدة خلال فترتي رئاسة أوباما، يمكن القول إن أحد أهم الأسس الذي تضمنها عقيدة اوباما في السياسات الأمنية والخارجية هو مبدأ اللاتدخلية في إدارة الشؤون الدولية والابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات والتوترات الدولية التي لا تُشكل مستوىً عالياً من التهديد لأمن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية.[2] فمنذ توليه السلطة، سعى الرئيس أوباما إلى إعادة تعريف القوة الأمريكية وإعادة التوازن للدور الأمريكي في الشؤون العالمية من خلال عدم استخدام القوة العسكرية في إدارة الشؤون الدولية الا في حالات الضرورة وأن اُستخدمَ القوة فيجب أن يكون متناسباً مع حجم التهديد التي تُشكله على أمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها من خلال قوات صغيرة متعددة الأطراف بالتعاون مع الحلفاء.[3]

في الواقع إن مبدأ أوباما اللاتدخلي ارتبط بمبدأ آخر كثُرَ استخدامه ووظّف مراراً وتكراراً خلال سنوات حكمهِ وهو مبدأ التقشف المتعدد الأطراف"Retrenchment Multilateral" الذي كان يهدف من خلالها تقليص التزامات الولايات المتحدة الخارجية وتحويل جزء كبير من الأعباء المالية والعسكرية على الشركاء بعد أن ترك بوش الولايات المتحدة على شفة أنهيار مالي.[4]

فيما يتعلق بموقف أوباما من الأزمات التي عصفت بالشرق الأوسط، فمنذ بدأ ما يسمى بثورات الربيع العربي التي تركت الشرق الاوسط في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار على المستويين السياسي والأمني وما نتج عنها من صراعات داخلية ذات ابعاد اقليمية بين حكومات متهالكة وضعيفة ومجاميع مسلحة وتنظيمات إرهابية تمكنت من السيطرة على أجزاء واسعة من الاراضي وخصوصا في العراق وسوريا، اتبعت الإدارة الامريكية سياسة المنحدر الزلق "Slippery Slope" اذ امتنع عن زج الولايات المتحدة كطرف فاعل في إدارة او حل أزمات المنطقة وتخلت عن دورها كقوة مسؤولة عن حفظ أمن منطقة الشرق الأوسط،

---

[1] Ibid.

[2] James M. Lindsay, "George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership," *International Affairs*, Vol. 87, No.4, July (2011), pp 765–779.

[3] Ibid.

[4] Daniel W. Drezner, "Does Obama have a grand strategy? Why We Need Doctrines in Uncertain Times," *Foreign Affairs*, Vol. 90, No. 4, July-August (2011), pp. 57-68.

– الدور الذي لعبته في المنطقة طيلة خمسة عقود – تاركةً الباب مفتوحاً أمام القوى الأخرى كروسيا وايران لملىء الفراغ الاستراتيجي الذي تركته واكتفت لنفسها فقط بأداء دور ثانوي او ما يسمى بـ "القيادة من خلف".[1]

يتمثل سياسة أوباما في عدم توريط الولايات المتحدة من جديد في الشرق الاوسط وتجنب الحملات الكبيرة والمكلفة مادياً وبشرياً المشابهة لغزو العراق. يقول مارتن انديك، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل في مقال نشر في موقع بروكينغز "أن أوباما فضل التركيز على القضايا العالمية ذات الاهتمام الدولي المشترك مثل، محاربة الإرهاب والتغيير المناخي ومنع انتشار الأسلحة الدمار الشامل على القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط".[2] ويرى انديك ان حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط طلبوا مراراً وتكراراً من أوباما الدعم العسكري والتدخل في حسم الصراعات في المنطقة لكن أوباما كان دائماً ضد التدخل العسكري وغالباً ما كان يبلغهم بضرورة قيام دول المنطقة بأنفسهم بمواجهة الصعوبات وحالة الفوضى المنتشرة.[3]

وللوقوف على أثر المبادئ السياسية التي يؤمن بها الرئيس أوباما على صياغة استراتيجية حكومتهِ في مواجهة تنظيم داعش في العراق، يمكن القول إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الدولية إلاّ إذا كان هنالك مستوى عالٍ من التهديد "مبدأ اللاتدخلية" قد انعكست في استراتيجية أوباما، إذ عُدَّ ظهور تنظيم داعش وسيطرتهِ على أجزاء واسعة من العراق وسوريا من المستوى العالي المهدد لأمن ومصالح الولايات المتحدة لأنها تعتمد الإرهاب العابر للحدود الوطنية كتكتيك واستراتيجية وتهدف إلى الإطاحة بكل الأنظمة القائمة في العالم الاسلامي وإقامة نظامها الخاص بها ومن ثم نقل الحرب إلى الغرب لتحقيق هدفها الاستراتيجي الكبير وهو إقامة الخلافة العالمية وفقا لجداول زمنية مختلفة.[4] ومن هذا المنطلق كان لزاماً على الولايات المتحدة ان تتدخل وتقضي على التنظيم من أجل تعزيز أمنها ومصالحها في المنطقة من خلال التدخل العسكري المحدودة.

---

[1] John R. Evans, "Obama's Plan for ISIS: A Slippery Slope Enabling U.S. Partners," *The Brookings Institution,* September 11, 2014, retrieved from https://www.brookings.edu/blog/up-front/2014/09/11/obamas-plan-for-isis-a-slippery-slope-enabling-u-s-partners/, March 10, 2017.

[2] Martin S. Indyk, "The end of the U.S.-dominated order in the Middle East," *The Brookings Institution,* March 15, 2016, retrieved from https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2016/03/15/the-end-of-the-u-s-dominated-order-in-the-middle-east/, February12, 2017.

[3] Ibid.

[4] Flournoy and Fontaine, Ibid.

والمبدأ الثاني الذي تقوم على التعددية في الاستجابة واستخدام محدود للقوة، أيضا انعكست في استراتيجية أوباما بشكل كبير، اذ أعتمد في مواجهة تنظيم داعش في العراق على تشكيل تحالف دولي مكون من 60 دولة وباستخدام محدود للقوة العسكرية من خلال التركيز على الضربات الجوية وتقديم الدعم والإسناد لشركائها التي تقاتل على الأرض من قوات الأمن العراقية وقوات البيشمركة الكردية.

وأخيراً يمكن القول إن إدارة اوباما من خلال هذا النهج سعت لتعزيز السياسة الخارجية الامريكية وذلك بالابتعاد عن استخدام القوة والوجود العسكري إلاّ في حالات الضرورة القصوى وتقليص النفقات الدفاعية الخارجية التي كانت ترهق الميزانية الامريكية وإعطاء دور أكبر للقوة الناعمة مع الحلفاء والشركاء والخصوم على حد سواء. ومن ذلك نستنتج أن الفلسفة السياسية التي يؤمن بها أوباما في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة يعد أحد اهم العوامل التي دفعت إدارتهِ على تبني استراتيجية التدخل المحدود وتجنب الخوض في حرب برية شاملة ذات الكلفة العالية في تقويض ودحر تنظيم داعش في العراق.

المطلب الثاني

ضغط الرأي العام الداخلي

في النظم الديمقراطية يؤدي الرأي العام دوراً مهماً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية للحكومات المنتخبة تجاه القضايا التي تمس مصالح الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا ما راعت الحكومات المنتخبة اتجاهات الرأي العام الداخلي في قراراتها وسياساتها فإنها ستحظى بثقة الشعب ومن ثَمَّ ستضمن إعادة انتخابها من جديد. ولعل أبرز تلك القضايا التي غالبا ما تشكل محور اهتمام الشعب هو التهديد الأمني والسبل الكفيلة في مواجهتهِ. وهذا الأمر ينطبق على الاستراتيجية المناسبة التي يجب على الحكومة الأمريكية أن تتبعها في مواجهة تنظيم داعش والتي اصبحت تشكل تهديداً جدياً لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الداخل والخارج.

ففي فترة رئاسة بوش الابن وبسبب اعتمادهِ على الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في معالجة المشاكل الدولية وإدخال الولايات المتحدة في حروب شاملة واحتلال أفغانستان والعراق، حيث كان سنوات حكمهِ عاصفة بالمشاكل والتوترات الدولية، أصبح الشعب الامريكي في مُجملهِ يمقت الحرب بسبب خسائرها البشرية والمالية الكبيرة. وفي استطلاع للرأي أجرتهُ مؤسسة غالوب في عام 2008 اظهر النتائج ان 60٪

من الشعب الأمريكي يرى ان الولايات المتحدة ارتكبت خطأً فادحاً في إرسال القوات الامريكية الى العراق.[1] واظهر استطلاع آخر أن شعبية بوش قد انخفضت إلى أقل نسبة خلال الولاية الثانية لأي رئيس أمريكي سابق، وأعترض 60% منهم على حربهِ في العراق.[2]

هذا الامر لم يكن غائباً عن المرشح الديمقراطي باراك أوباما، اذ سعى منذ البداية أن ينأى بنفسهِ عن الحروب الشاملة وأعلن رغبَته في انهاء الوجود العسكري الامريكي في العراق وافغانستان واتباع نهج سلمي في إدارة العلاقات الدولية وتجنب الانخراط في الازمات الدولية.[3] قبيل الانتخابات وفي مقالة لهُ نشر في جريدة النيويورك تايمز في 13 تموز 2008 قال أوباما: "أنني عازمٌ على سحب القوات الامريكية من العراق في حال فوزي بالرئاسة وأول عمل سأقوم بهِ هو إنهاء حرب العراق والوجود العسكري الأمريكي فيه).[4]

وهذا ما تحقق بالفعل، فما ان خطت قدماه البيت الأبيض، حتى بادر الرئيس أوباما سريعا الى ترتيب إجراءات سحب القوات الامريكية من العراق، إذ بحلول كانون الأول من عام 2011، انسحبت القوات الامريكية من العراق بموجب اتفاقية أمنية التي وقعت في أواخر عام 2008 بين بغداد وواشنطن واضعاً بذلك نهاية لتواجد عسكري امريكي في العراق استمر لتسع سنوات متواصلة.[5] وبعد ثلاث سنوات وتحديدا بعد قرار أوباما بسحب القوات الامريكية من العراق أجرى معهد غالوب استطلاعاً للراي العام أظهرت النتيجة أن 75٪ من الشعب الامريكي يؤيدون قرار الرئيس أوباما بسحب اغلب القوات من العراق.[6] وبذلك نستطيع القول إن أوباما انتخب من أجل إنهاء حربي العراق وأفغانستان التي جعلت من الانخراط العسكري الأمريكي الخارجي في فترة ولايته خياراً مستبعداً بشكل تام.

---

[1] Pegram, Ibid.

[2] خير الدين حسيب، العراق إلى أين ؟: العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلا المبادرة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 327، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006) ص20.

[3] Pegram, Ibid.

[4] Barack Obama, "My Plan for Iraq," *The New York Times,* July 13, 2008, retrieved from http://www.nytimes.com/2008/07/14/opinion/14obama.html?_r=1&.a, March 11, 2017.

[5] Martin S. Indyk, Kenneth G. Lieberthal and Michael E. O'Hanlon, "Scoring Obama's Foreign Policy: A Progressive Pragmatist Tries to Bend History," *Foreign Affairs,* Vol.91, No.3, May/Jun (2012), pp. 29-43.

[6] Pegram, Ibid.

لكن ظهور تنظيم داعش في العراق وسوريا شكل هاجساً للإدارة الامريكية وأظهر انقساماً حاداً في أوساط كبار الكتاب والباحثين بين من يصر على مواجهة التنظيم بشكل مباشر والدخول في حرب برية شاملة واسعة النطاق ضده، وبين من يرى ضرورة تجنب المواجهة المباشرة والاكتفاء بعمليات عسكرية محدودة النطاق.[1]

اما عن موقف الشعب الأمريكي من ذلك فكان واضحاً، ففي استطلاع أجراهُ البروفيسور شبلي تلحمي من مركز أنور السادات للسلام في جامعة ميريلاند في تشرين الثاني من عام 2014 حول موقف الرأي العام الأمريكي من تنظيم داعش، رأى 70% ممن شملهم الاستطلاع ان داعش يشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة وعلى الحكومة الامريكية التدخل والقضاء على التنظيم، ولكن في الاستطلاع نفسه أبدى 57% من المستطلعة آراءهم عن اعتراضهم على ارسال القوات البرية الأمريكية الى العراق في محاربة تنظيم داعش.[2]

أمام تلك الوقائع وجد الرئيس أوباما نفسه مضطراً أن يراعي توجهات الرأي العام عند صياغة استراتيجية إدارتهِ في مواجهة تنظيم داعش وضرورة تجنب المواجهة المباشرة والحرب البرية الشاملة، لذا فإن استراتيجية أوباما جاءت متوافقة مع تلك التوجهات، وبذلك نستنتج ان الرأي العام الامريكي أدّى دوراً كبيراً في دفع الإدارة الأمريكية في تبنيها خيار المواجهة المحدودة في حربها ضد تنظيم داعش بدلاً من الخوض في حرب برية واسعة النطاق.

المطلب الثالث

الصراع الحزبي ومعضلة التفويض

إن من أبرز العوامل التي أثرت في استراتيجية واشنطن في مواجهة تنظيم داعش في العراق هي تلك المتعلقة بالتنافس الحزبي والانتخابات التشريعية، حيث الرغبة في الاستحواذ على الاغلبية النيابية لطالما شكلت الهدف الأساس للحزبين الرئيسين وأعضائهما على حدٍ سواء. فأعضاء مجلس النواب يطمحون لضمان إعادة انتخابهم في حين أن الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري يسعيان من أجل الاستحواذ على أغلبية المقاعد والفوز بها. وهذا الأمر لا يتم إلاّ من خلال التأكيد على تمثيل الدوائر الانتخابية تمثيلا حقيقيا

[1] حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، ص 31.

[2] Shibley Telhami, "American Public Attitudes Toward ISIS and Syria," *Brookings Institution*, January 8, 2015, retrieved from, https://www.brookings.edu/research/american-public-attitudes-toward-isis-and-syria/, March 24, 2017.

والوقوف بوجه القرارات والسياسات التي لا تحظى بالقبول الشعبي. فأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب لا يريدون ان يخاطروا بشعبيتهم وان يدعموا القرارات او السياسات التي لا تحظى بالقبول الشعبي.

في الرابع من نوفمبر من عام 2014 جرت انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الامريكي وأظهرت النتائج فوز الحزب الجمهوري وسيطرته على مجلسي الكونجرس الأمريكي (مجلسي النواب والشيوخ) إذ انتزع الجمهوريون الأغلبية في مجلس الشيوخ بعد حصولهم على 52 مقعدا من مجموع 100 مقعد والأغلبية في مجلس النواب بحصولهم على 244 مقعداً من أصل 435 مقعد، فضلا عن فوزهم بمنصب 31 حاكم ولاية على مستوى خمسين ولاية أمريكية.[1]

سيطرة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكي منحتهم فرصة للتأثير على القرارات والسياسات الحكومية الداخلية والخارجية الذي بدورهِ أجج الصراع في العلاقة بين الكونجرس والبيت الأبيض خاصة بعد الانقسام الذي كان قائماً بينهما والذي وصل إلى أعلى مستوياتهِ في عام 2013 عندما توقفت الإدارات الحكومية عن العمل بسبب الخلاف بينهما حول الميزانية الفيدرالية.[2]

ومن جملة السياسات التي تأثرت بسيطرة الجمهوريين على الكونغرس الامريكي هو استراتيجية الحكومة الامريكية في مواجهة تنظيم داعش في العراق، إذ ان تمويل الحملات العسكرية صارت رهن موافقة الجمهوريين، وأن المخصصات المالية لعمليات الجيش الامريكي في الخارج يأتي في مقدمة الأدوات التي من خلالها يؤثر الكونجرس في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية والتي بدونها لا يستطيع الرئيس تنفيذ سياساته الخارجية. وكذلك الأمر فيما يخص فقدان سيطرة الديمقراطيين على أهم اللجان المؤثرة داخل الكونغرس وخاصةً لجنتي العلاقات الخارجية والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ اللتين من صلاحياتهما استدعاء أعضاء الحكومة إلى المجلس لتقديم شهاداتهم أمام أعضاء الكونجرس والرأي العام حول التساؤلات المثارة حول إدارة سياسة البلاد الخارجية. فاللجنة الأولى مكلفة بالأشراف ورقابة السياسة الخارجية الامريكية بمجملها، أما

[1] Alan Draper, "The US 2014 Midterm Elections and their Aftermath," *Political Insight,* Vol. 6, No.1, April (2015), pp. 36-39.

[2] عمرو عبد العاطي، تداعيات فوز الجمهوريين بانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، مقال منشور في موقع دورية السياسة الدولية بتاريخ 6 /2015/4على الرابط الاتي: http://www.siyassa.org.eg/News/4989.aspx

الثانية فتضطلع بالإشراف على عمليات الجيش الأمريكي في الخارج، بما في ذلك العمليات الجارية ضد تنظيم داعش في العراق.[1]

وبالنتيجة فإن إدارة أوباما لم تعد طليق اليد في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية إنما أصبحت رهن التوافقات السياسية بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. ولعل من أكثر المسائل اثارةً للجدل التي رفعت من وتيرة الصراع بين الكونغرس والإدارة الأمريكية هي مسألة تفويض الكونغرس الأمريكي لإدارة اوباما باستخدام القوات المسلحة الأمريكية ضد تنظيم داعش.

في آب 2014، وبعد اصدار الرئيس أوباما الأوامر الى الجيش الأمريكي بتوجيه ضربات جوية ضد عناصر تنظيم داعش إلى جانب اوامرهِ بعمليات اسقاط جوي لإمدادات اغاثية الى الأقليات الايزيدية المحاصرة في جبل سنجار، أُثيرت الأسئلة حول قانونية تصرف الرئيس اوباما والصلاحيات المخولة له في اشراك القوات المسلحة الامريكية في عمل عسكري خارج الأراضي الأمريكية.[2]

وفي عشية خطابهِ الذي أعلن فيه عن استراتيجية إدارتهِ في دحر وتدمير تنظيم داعش، أبلغ أوباما أعضاء الكونغرس بأنهُ يمتلك التفويض المطلوب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتدمير تنظيم داعش، في إشارة منه الى التفويض الذي أُقرهُ الكونغرس في 14 سبتمبر 2001 الذي بموجبهِ أُعطي الرئيس الأمريكي التفويض في استخدام القوة العسكرية ضد الجماعات الارهابية المسؤولة عن هجمات 11 سبتمبر 2001، وايضاً تفويض لاحق أصدرهُ الكونغرس في عام 2002 المتعلقة بمنح الرئيس الصلاحية في استخدام القوة العسكرية ضد العراق.[3] أثار هذا الامر نقاشاً محتدماً في اوساط الكتاب والمفكرين واعضاء الكونغرس، إذ رأى البعض من أعضاء الكونغرس أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس أوباما يعد تجاوزاً لصلاحياتهِ الدستورية المنصوصة في المادة الثانية من الدستور الأمريكي. فبموجب الدستور الأميركي فإن قرار إعلان الحرب هي من اختصاص الكونغرس وعلى الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة الكونغرس قبل الشروع بأي عملية

---

[1] المصدر نفسه.

[2] Christopher M. Blanchard and Carla E. Humud, "The Islamic State and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, February 9, 2016, Retrieved from https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43612.pdf, February 30, 2017.

[3] Matthew C. Weed, "A New Authorization for Use of Military Force Against the Islamic State Issues and Current Proposals" *Congressional Research Service*, January 15, 2016, Retrieved from https://fas.org/sgp/crs/natsec/R43760.pdf, February 30, 2017.

عسكرية خارج أراضي الولايات المتحدة، لذا طالب العديد من أعضاء الكونغرس بضرورة اصدار تفويض من الكونغرس يسمح للرئيس بالاستمرار في استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم داعش. [1].

في كانون الثاني من عام 2014 أجرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جلسة استماع حول مقترح التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد تنظيم داعش المقدمة من رئيس اللجنة روبرت مينيندز والتي تنص على منح الرئيس الامريكي الصلاحيات اللازمة باستخدام القوات المسلحة ضد تنظيم داعش والاشخاص أو القوى المرتبطة بها ولكن بدون استخدام قوات قتالية برية وحددت مدة التفويض بثلاث سنوات، وفي يوم 9 كانون الأول عقدت اللجنة جلسة مع وزير الخارجية جون كيري لمناقشة وجهة نظر إدارة اوباما حول المقترح. [2] فخلال جلسة الاستماع، أصر كيري على ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس اوباما كانت قانونية بموجب تفويض 2001 وتفويض 2002، وعبر عن موافقة إدارة أوباما بالمقترح الجديد ودعا الكونغرس للتصويت عليه مشيراً إلى أن هذا التفويض سيمنح الرئيس أوباما الصلاحيات المطلوبة والمرونة الكافية في القضاء على تنظيم داعش والمجاميع التابعة لهُ إلا أنه عارض بشدة القيود التي تحد من استخدام القوة المناسبة، إذ طالب بعدم تقييد أيدي القادة العسكريين من الاستجابة للحالات الطارئة التي يستحيل التكهن بها. [3] في نهاية المطاف رفض الكونغرس اقرار مشروع قانون التفويض ودعا العديد من اعضاء المجلس أوباما إلى تقديم مشروعهِ الخاص أو اقتراحاتهِ بهذا الخصوص. [4]

في 11 شباط 2015 قدم الرئيس أوباما مسودة مشروع قانون التفويض الخاص به إلى الكونغرس مرفقاً برسالة موجهة إلى أعضاء الكونغرس يناشدهم بالتصويت لصالح المشروع من أجل تعزيز أمن الولايات المتحدة. ينص المشروع على منح الرئيس التفويض في استخدام القوات المسلحة الأمريكية التي يراها ضرورية ومناسبة ضد تنظيم داعش والأشخاص أو القوى المرتبطة بها على أن لا تستخدم تلك القوات في عمليات قتالية هجومية برية دائمة. فضلاً عن ذلك فإن التفويض الجديد سيلغي تفويض 2002 ولكن دون

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] أكرم حجازي، الاستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية: عرض ونقد وتقييم، (منتدى المفكرين المسلمين،2016) ص 42.

[4] Christopher et al, Ibid.

المساس بتفويض 2001 على ان مدة التفويض الجديد ستنتهي بعد ثلاث سنوات من المصادقة عليه ويتوجب على الرئيس أن يقدم تقريراً إلى الكونغرس على الأقل مرة كل ستة أشهر.[1]

لكن المقترح لم يحظَ بالقبول من قبل الجمهوريين والديمقراطيين داخل الكونغرس. فالجمهوريون عارضوا المشروع بشدة لأنهم يريدون اجراءات أشد ضد التنظيمات الإرهابية وتقليل القيود في استخدام القوة العسكرية الواردة في المشروع فقد أعرب رئيس مجلس النواب الأميركي الجمهوري جون بينر عن مخاوفهِ من المشروع لكونهِ يضع الكثير من القيود على القادة العسكريين وصرح بأن الجمهوريين في مجلس النواب سيسعون من أجل اصدار تفويض قوي وصلب للرئيس لهزيمة التنظيم أينما وجد؛ لأن القضاء على التنظيمات المتشددة يحتاج إلى صلاحيات قوية وصلبة تمنح بموجبها القادة العسكريين في الميدان المرونة اللازمة لتحقيق ذلك. لكن المعارضة الأشد جاءت من الديمقراطيين الذين عارضوا المدة الزمنية الممنوحة للتفويض وطالبوا بقيود أشد على استخدام القوات القتالية. على أثر ذلك استبعدت زعيمة الديمقراطيين بمجلس النواب، نانسي بيلوسي، إقرار التفويض وصرحت بأنه سيكون من الصعب جدا على الجمهوريين والديمقراطيين التوصل إلى اتفاق على المشروع في ضوء الخلافات بشأن الفقرات التي وردت في اقتراح أوباما.[2]

على الرغم من أن مشكلة التفويض واقعة بين البيت الأبيض من جهة والكونغرس من جهة اخرى إلاّ أنها في الحقيقة تعكس حالة الاستقطاب داخل الساحة الداخلية للولايات المتحدة بين مدرسة المحافظين أو ما يسمون بالصقور ومدرسة الليبراليين أو ما يطلق عليهم بالحمائم حول الكيفية التي تدار بها السياسة الخارجية. فالجمهوريون الذين ينتمون في أغلبهم الى مدرسة المحافظين يريدون إطلاق العنان للآلة العسكرية الأمريكية من دون قيد ويسعون إلى إطلاق يد الرئيس في أي انخراط عسكري في المستقبل ويشاركهم في هذا المسعى لوبي مؤثر يقودهُ المجمع الصناعي–العسكري الأمريكي ومراكز الأبحاث الأمريكية المحافظة التي تمزج فلسفة الفكر بقوة السلاح. أما الديمقراطيون الذين ينتمون في أغلبهم إلى المدرسة الليبراليين فيسعون إلى وضع المزيد من القيود على سلطة الرئيس حتى لا تدخل الولايات المتحدة في حروب

[1] Weed, Ibid.

[2] أكرم حجازي، مصدر سبق ذكره، ص 43.

نهايتها مفتوحة مرة أخرى ويدعون إلى تحجيم المؤسسة العسكرية والتركيز على الأوضاع الاقتصادية وخصوصاً مسألة الاستثمار في الميادين المختلفة لمجارة الأسواق العالمية ومنافسة الدول الأخرى بفاعلية.

خلاصة القول، عانت الحكومة الأمريكية من حالة الجمود المتعددة الاتجاهات فيما يخص استراتيجية مواجهة تنظيم داعش. فالرأي العام الشعبي المناهض للحرب المتعب نفسياً والناقم على الكلف المالية والبشرية الكبيرة للحروب الشاملة من جهة والصراع بين إدارة أوباما والكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون من جهة اخرى، دفع بالرئيس أوباما إلى تبني خيار الاستخدام المحدود للقوة العسكرية وتجنب الحرب الشاملة السريعة والواسعة النطاق. ومن خلال الاستخدام المحدود للقوة العسكرية أراد الرئيس أوباما تجاوز كل تلك العراقيل والعقبات، واستراتيجيته جاءت متوافقة مع الأسلوب المناسب في دحر التنظيم الإرهابي دون الخوض في الحرب الشاملة.

الخاتمة

تبينَ لنا مما تقدم أن إدارة أوباما تبنت استراتيجية الاحتواء الهجومي في مواجهة تنظيم داعش في العراق، وهي الاستراتيجية التي تقوم على تكتيكات من استراتيجية مكافحة التمرد واستراتيجية الاحتواء على حد سواء، بمعنى أنها تستخدم القوة الناعمة والقوة الصلبة في تحقيق أهدافها خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة نسبياً، ثلاث الى خمس سنوات كحد أدني.

وخلص البحث الى ان إدارة أوباما بتبنيها استراتيجية التدخل العسكري المحدود سعت إلى تحقيق هدف القضاء على تنظيم داعش بشكل نهائي؛ ذلك من خلال تقويض الايديولوجيا الجهادية التي كانت مصدر قوة التنظيمات الجهادية في التجنيد والتمويل وإعادة النشوء والتكوين، ومن خلال تصحيح المسار السياسي في العراق وتحقيق اندماج العرب السنة في العملية السياسية وإعادة التوازن في المؤسسات الحكومية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

وتبين لنا ايضاً أن هنالك عدة عوامل أدّت دوراً مهماً في دفع إدارة أوباما على تبني خيار التدخل العسكري المحدود وتجنب المواجهة المباشرة والخوض في حرب شاملة واسعة النطاق في مواجهة تنظيم داعش في العراق. تلك العوامل أسهمت بشكل أو بآخر في احجام الرئيس أوباما وأركان إدارته عن فكرة الزج بالقوات البرية الأمريكية في معركة القضاء على التنظيم الإرهابي التي بدورها تفسر سر تباطؤ الاستجابة الامريكية وتأخر مسألة الحسم الى سنوات عدة.

وتأتي العقيدة السياسية التي يؤمن بها الرئيس أوباما في مقدمة تلك العوامل، إذ تبين لنا أن أوباما ينتمي في عقيدته الفكرية الى المدرسة اللاتدخلية في إدارة الشؤون الدولية ويمقت الحروب البرية الشاملة ويتجنبها قدر الإمكان. وبما أن تنظيم داعش يشكل مستوىً عالٍ من التهديد لأمن ومصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فإن التدخل ومواجهة التنظيم أصبحت ضرورة يفرضها الواقع؛ لذا فإن خيار التدخل العسكري المحدود جاء مناسباً مع العقيدة السياسية التي يؤمن بها أوباما وأركان إدارته.

فضلا عن ذلك فإن البحث توصل إلى أن ثمة عاملين مهمين أيضا أسهما بقوة في دفع إدارة أوباما باتجاه تبني خيار التدخل العسكري المحدود وتجنب المواجهة المباشرة مع تنظيم داعش وهما: تأثير الرأي العام الأمريكي ومشكلة التفويض في استخدام القوة، إذ ان توجهات الرأي العام الامريكي كانت ضد فكرة المواجهة العسكرية المباشرة والحروب البرية الشاملة الواسعة النطاق، فضلاً عن معارضة الكونغرس الأمريكي منح أوباما التفويض اللازم في استخدام كامل القوة العسكرية في القضاء على التنظيم.

المصادر

أولا: المصادر العربية

1) أكرم حجازي، الاستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية: عرض ونقد وتقييم، (منتدى المفكرين المسلمين،2016).
2) باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية: الأهداف والوسائل والمؤسسات، (بكين: بلا دار نشر، 2014).
3) حارث حسن، الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية، مقال منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2015/2/19 على الرابط الاتي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/02/201521910486288544.html
4) حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم الدولة الاسلامية، مقال منشور على موقع السورية نت بتاريخ 27/ 10/ 2015 على الرابط الاتي: https://www.alsouria.net.
5) حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، مجلة سياسات عربية، العدد 16، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015).
6) حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق بغداد، 2012، العدد 52، ص ص 25-48.
7) خير الدين حسيب، العراق إلى أين ؟: العملية السياسية مآلها الفشل ولا مخرج لأمريكا إلا المبادرة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 327، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006).
8) ريناد منصور، المأزق السنّي في العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بتاريخ 3 آذار 2016، وعلى الرابط الاتي: http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

9) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،2009).

10) عمرو عبد العاطي، تداعيات فوز الجمهوريين بانتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، مقال منشور في موقع دورية السياسة الدولية بتاريخ 6 /2015/4على الرابط الاتي: http://www.siyassa.org.eg/News/4989.aspx

11) همام عبد الله سليم، الفكر الاستراتيجي الامريكي: معالم التحولات في العقائد والاستراتيجيات الامريكية، ط1 (بغداد: دار السنهوري، 2016).

Sources

First: Arabic sources

1) Akram Hijazi, American Strategies and International Alliances: Presentation, Criticism and Evaluation, (Muslim Thinkers Forum, 2016).

2) Baher Mardan, The American Strategy: Objectives, Methods, and Institutions (Beijing: No Publishing House, 2014).

3) Harith Hassan, The National Guard in Iraq: Sectarian Obstacles and Political Stakes, an article published on the Al Jazeera Center for Studies website on 2/19/2015 at the following link: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/02/ 201521910486288544.html

4) Harith Hassan, American policy towards the Islamic State, an article published on the Al-Souria Net website on 10/27/2015 at the following link: https://www.alsouria.net.

5) Harith Hassan, American policy towards ISIS, Siyasat Arabiya Journal, No. 16, (Doha: The Arab Center for Research and Policy Studies, September 2015).

6) Hussein Hafez Wahib, The United States and the Strategy to Contain Iraq, Journal of International Politics, University of Baghdad, College of Political Science, Iraq, Baghdad, 2012, Issue 52, pp. 25-48.

7) Khair al-Din Haseeb, Iraq, Where to?: The political process is doomed to failure and there is no way out for America except the national initiative, The Arab Future Magazine, Issue 327, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006).

8) Renad Mansour, The Sunni Predicament in Iraq, Carnegie Middle East Center, on March 3, 2016, at the following link: http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

9) Salim Katea Ali, Elements of American Power and Its Impact on the International System, Journal of International Studies, No. 42, (Baghdad: University of Baghdad, Center for International Studies, 2009).

10) Amr Abdel-Aty, The Repercussions of the Republicans' Victory in the US Congressional Midterm Elections, an article published on the International Politics Journal website on 4/6/2015 at the following link: http://www.siyassa.org.eg/News/4989.aspx

11. Hammam Abdullah Selim, American Strategic Thought: Milestones of Transformations in American Beliefs and Strategies, 1st Edition (Baghdad: Dar Al-Sanhouri, 2016).

ثانيا: المصادر الاجنبية

1) Alan Draper, "The US 2014 Midterm Elections and their Aftermath," *Political Insight,* Vol. 6, No.1, April (2015), pp. 36-39.
2) Arnold Schuchter, *"ISIS Containment & Defeat: Next Generation Counterinsurgency - NexGen COIN",* (Bloomington: iUniverse, 2015).
3) Audrey Kurth Cronin, "ISIS Is Not a Terrorist Group: Why Counterterrorism Won't Stop the Latest Jihadist Threat," *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 2, March-April (2015), pp. 87-98.
4) Barack Obama, "My Plan for Iraq," *The New York Times,* July 13, 2008.
5) Christopher M. Blanchard and Carla E. Humud, "The Islamic State and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, February 9, 2016.
6) Clint Watts, "Let Them Rot: The Challenges and Opportunities of Containing rather than Countering the Islamic State," *Perspectives on Terrorism*, Vol. 9, No.4, August (2015), pp. 156-163.
7) Dana Milbank, "Barack Obama, the reluctant warrior," *The Washington Post,* July 6, 2016, retrieved from https://www.washingtonpost.com/opinions/barack-obama-the-reluctant-warrior/2016/07/06/ac2aacb4-43ba-11e6-88d0-6adee48be8bc_story.html?utm_term=.addb2abfc591, February 5, 2017.
8) Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs. In Jeremi Suri and Benjamin Valentino (eds.), *Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy* (pp. 263–297). (New York: Oxford University Press, 2016).
9) Daniel W. Drezner, "Does Obama have a grand strategy? Why We Need Doctrines in Uncertain Times," *Foreign Affairs*, Vol. 90, No. 4, July-August (2011), pp. 57-68.
10) David D. Kirkpatrick, "Suspicions Run Deep in Iraq That C.I.A. and the Islamic State Are United," *The New York Times*, September 20, 2014, retrieved from https://www.nytimes.com/2014/09/21/world/middleeast/suspicions-run-deep-in-iraq-that-cia-and-the-islamic-state-are-united.html?_r=0, January 8, 2017.
11) David Hudson, "President Obama: We will degrade and Ultimately Destroy ISIL," *White House blog*, September 10, 2014, retrieved from https://www.whitehouse.gov/blog/2014/09/10/president-obama-we-will-degrade-and-ultimately-destroy-isil, January 8, 2017.
12) Douglas Kellner, "Preemptive Strikes and the War on Iraq: A Critique of Bush Administration Unilateralism and Militarism," *New Political Science*, Vol. 26, No.3, September (2004), pp.417-440.
13) FATF, "Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)", *The Financial Action Task Force (FATF),* February 2015.

14) Frederick W. Kagan, Kimberly Kagan, Jennifer Cafarella, Harleen Gambhir, Christopher Kozak Hugo Spaulding, and Katherine Zimmerman, "Competing Visions for Syria and Iraq the Myth of an Anti-Isis Grand Coalition," *Institute for the Study of War*, January, 2017, Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/195757/PLANEX%20Report%202%20FINALFINAL.pdf, February 20, 2017.
15) Hakan Mehmetcik, "The Myth of Obama's Non-Interventionism," *The International Association for Political Science Students*, February 2, 2016.
16) Howard Schweber, "Three Choices in Afghanistan: Counter-Terrorist War, Counter-Insurgency, and Containment," *Huffington Post*, September 28, 2009.
17) James E. Kelly, "Not Our Fight Alone: An Analysis of the US Strategy Combating the Islamic State of Iraq and Syria", *CMC Senior Theses*, 2015.
18) James M. Lindsay, "George W. Bush, Barack Obama and the future of US global leadership," *International Affairs*, Vol. 87, No.4, July (2011), pp 765–779.
19) Jason Rineheart, "Counterterrorism and Counterinsurgency", *Perspectives on Terrorism,* Vol. 4, No. 5, November (2010), pp. 31-47.
20) John R. Evans, "Obama's Plan for ISIS: A Slippery Slope Enabling U.S. Partners," *The Brookings Institution,* September 11, 2014.
21) John W. Rollins and Heidi M. Peters, "The Islamic State - Frequently Asked Questions: Threats, Global Implications, and U.S. Policy Responses", *Congressional Research Service*, November 25, 2015.
22) Kenneth Katzman, Christopher M. Blanchard, Carla E. Humud, Rhoda Margesson and Matthew C. Weed, "The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy," *Congressional Research Service*, February 11, 2015.
23) Lynn E. Davis, Stacie L. Pettyjohn, Melanie W. Sisson, Stephen M. Worman, and Michael J. McNerney. "US Overseas Military Presence: What are the Strategic Choices?", *Rand Corporation*, August 28, 2012.
24) Martin S. Indyk, "The end of the U.S.-dominated order in the Middle East," *The Brookings Institution,* March 15, 2016.
25) Martin S. Indyk, Kenneth G. Lieberthal and Michael E. O'Hanlon, "Scoring Obama's Foreign Policy: A Progressive Pragmatist Tries to Bend History," *Foreign Affairs,* Vol.91, No.3, May/Jun (2012), pp. 29-43.
26) Martinez, Luis. *The Algerian Civil War, 1990-1998*. (New York: Columbia University Press, 2000).
27) Matthew C. Weed, "A New Authorization for Use of Military Force Against the Islamic State Issues and Current Proposals" *Congressional Research Service*, January 15, 2016, Retrieved from https://fas.org/sgp/crs/natsec/R43760.pdf, February 30, 2017.
28) Michael Eisenstadt, "Defeating ISIS: A Strategy for a Resilient Adversary and an Intractable Conflict," *The Washington Institute for Near East Policy*, No.20, November 2014.
29) Michele Flournoy and Richard Fontaine, "An Intensified Approach to Combatting the Islamic State," *CNAS Policy Brief*, August 2015.
30) Neta C. Crawford, *Accountability for Killing: Moral Responsibility for Collateral Damage in America's Post-9/11 Wars,* (Oxford: Oxford University Press, 2013).
31) R. Bennett Furlow, Kristin Fleischer, Steven R. Corman, De-Romanticizing the Islamic State's Vision of the Caliphate, center for strategic communication, arizona state university. Report No. 1402 / October 27, 2014.

32) Robert Gresbrink, "The Enduring Grand Strategy of the United States Represented as a Mirror Strategy". *National Defense University Norfolk*, April 4, 2016.
33) Shibley Telhami, "American Public Attitudes Toward ISIS and Syria," *Brookings Institution*, January 8, 2015.
34) Stephen Biddle and Jacob Shapiro, "America Can't Do Much About ISIS," *The Atlantic*, April 20, 2016.
35) Stephen Biddle and Jacob Shapiro, "Here's why we can only contain the Islamic State, not bomb it back to the Stone Age," *The Washington Post*, December 1, 2015.
36) The White House, "Fact Sheet: Strategy to Counter the Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL)", September 10, 2014.
37) The White House. "President Obama Holds a Media Availability with Iraqi Prime Minister Haider Al-Abbadi". April 14, 2015.
38) Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq*, (New York: Penguin Press, 2006).
39) Will Pegram, "The U.S.'s Reliance on Local Forces: The Key in Defeating the Islamic State," *Towson University Journal of International Affairs*, Vol.49, No.1, Fall (2015), pp. 34-46.